الجلسة الثالثة عشر

للّجنة المركزية
للاتحاد الاشتراكى العربى

(الأربعاء ١٨ من ذى القعدة سنة ١٣٨٨هـ ، الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٦٩م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتحاد الاشتراكى العربى
اللجنة المركزية

محضر الجلسة الثالثة عشرة

اجتمعت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى، برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر، وحضور السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، الساعة السادسة والدقيقة الأربعين من مساء يوم الأربعاء ١٨ من ذى القعدة سنة ١٣٨٨هـ ، الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٦٩ .

حضر السادة الأعضاء ، عدا :

من السادة الأعضاء الأصليين :

١ – أحمد عبد العظيم محمد
٢ – أحمد محمد الخواجة
٣ – أحمد موسى سالم
٤ – إسماعيل عبد الحميد الوكيل
٥ – إسماعيل عز الدين إسماعيل
٦ – السعيد أحمد البيلى
٧ – خميس على خميس
٨ – عبد الفتاح عبد الغفار
٩ – فاروق السيد متولى
١٠– محمد صدقى سليمان
١١– محمد السيد عبد الرحمن
١٢– محمد محمد فائق
١٣– د. مصطفى أبو زيد فهمى

ومن السادة الأعضاء الاحتياطيين :

١ – الشيخ / أحمد حسن الباقورى
٢ – السيد جاب الله السيد
٣ – حسن عبد الفتاح ابو الليل
٤ – حنفى شرقاوى على
٥ – محمد سيد أحمد حسن
٦ – د. محمد عبد الوهاب شكرى

السيد / الرئيس :

هو احنا لسه لغاية دلوقت – الحقيقة – مابنلاقيش حاجات نحطها فى جدول الأعمال، وهو أنا عندى فكرة .. ان أى واحد عنده موضوع عايز يحطه فى جدول الأعمال ، بيقدر يتصل باللجنة السياسية عند السيد أنور السادات، وبهذا بنقدر نحضَّر الموضوع ونجهِّزه فى لجنة من اللجان، ثم بعد هذا يُعرض للمناقشة .

طبعاً – فى الحقيقة – بالنسبة لحداثة عمل اللجنة المركزية، حنلاقى صعوبة فى الفترة الأولى، لغاية ما تبقى – تقريباً – كل المواضيع الأساسية والمهمة تُعرض على اللجنة .

بالنسبة للميزانية .. ميزانية السنة اللى جاية، هو اتعمل إطار للخطة، وكانت بحثته الحكومة، حيعرض هذا الإطار أيضاً على اللجنة الاقتصادية ، على أساس انه ممكن يعرض على اللجنة المركزية، علشان تقولوا رأيكم فيه قبل عرض الميزانية على مجلس الأمة .

طبعاً بالنسبة للسنة الجاية، حنعمل إطار لمشروع الخمس سنوات، وهو تقريباً حيكون الموضوع الأساسى علشان يُعرض .

احنا عندنا النهارده ، فيه الثلاثة تقارير من السيد أنور السادات ، والسيد على صبرى ، والسيد عبد المحسن أبو النور، فإذا كان ممكن ناخد فترة قليلة – ربع ساعة – إذا كان فيه أى مواضيع عاجلة .. حد شايف انها تستحق الكلام فيها .

السيد / أحمد أحمد العماوى :

لقد وقع فى يدى بطريق المصادفة بعض مستندات لشركة من الشركات، ليس فيها انحراف، أو شىء من هذا القبيل، وقد استطعت أن أصور هذه المستندات، لأنها حتى لو كانت فى صالح الشركة ، فإن إدارة الشركة ترفض أن تسلم أى مستندات . فبطريقة أو بأخرى أمكننى أن أصور هذه المستندات وأحضرها معى .

هذه المستندات، إن كانت تدلل على شىء، فإنها تظهر مجموعة – أو شِلَلْ – من الإنتهازيين فى هذه البلد، يستغلون القطاع العام استغلالاً عجيباً جداً .

هناك منتجان حديثان أنتجتهما هذه الشركة : أحدهما يطلق عليه "كاميليز " ...

السيد / الرئيس :

قل لنا قَبْلَهْ إيه اسم الشركة علشان نعرفها؟

السيد / أحمد أحمد العماوى :

هذه الشركة هى شركة النصر للكيماويات الدوائية. والمنتج الثانى اسمه " فينوبلاست " .

فالكاميليز هذا من خصائصه أن يزيل " البوش "، وتستعمله شركات النسيج، وتستهلك منه حوالى ٤٠٠ طن فى السنة، ويستورد هذا المنتج بالعملة الصعبة من فرنسا، فى الوقت الذى فيه المنتج المحلى ممتاز جداً، وقد جاءت تقارير مؤسسة النسيج بالنسبة لهذا المنتج أنه يضاهى أو يوازى المنتج المستورد، وأوضحت أنها نتيجة لهذا ستمتنع عن استيراد " الكاميليز " من الخارج .

لقد كانت الشركة المنتجة تنتج هذه المادة لكى تغطى الاستهلاك المحلى، إلى أن وصل إنتاجها خلال الأشهر الثلاثة الماضية ٨١ طناً، وهذه الكمية لا زالت حتى الآن مودعة بمخازن الشركة. وقد لوحظ أن الشركات المحلية – التى تستعمل هذا المنتج – عازفة عنه، بل وتعمل على محاربته، لأن هناك بعض أفراد ينتفعون من وراء عملية استيراد مثل هذا المنتج .

السيد / الرئيس :

المفروض طبعاً أن الاستيراد كله قطاع عام .. مش قطاع خاص بيستورد .

السيد / أحمد أحمد العماوى :

نعم .. وبالنسبة للمنتج الثانى " الفينوبلاست " يواجه نفس المشكلة، وقد باعت الشركة المنتجة منه ١٥ طناً للقطاع الخاص لأنه يستعمله، بينما القطاع العام لا يأخذ احتياجاته من الشركة المنتجة، لأنه يستورده من الخارج ويتاجر فيه. وليست الشركات هى التى تتاجر فى هذا المنتج، بل هى تلك المجموعة المنتفعة التى تحدثنا عنها فى الجلسة الماضية، وقلنا : إنها تستخرج بعض التراخيص وما إلى ذلك بأسماء وهمية .. وبأسماء تجار معينين. ومن ثم يباع المنتج فى السوق السوداء، بينما يوجد فى مخازن الشركة المنتجة حوالى ٨٤ طناً .. هذه نقطة أولى .

والنقطة الثانية واردة فى نفس التقرير ، فقد وجدت كشفاً موضحاً به بعض أسعار الخامات التى تستعملها الشركة، ومثيلتها المستوردة، وحقيقة الأمر أن هذه الأسعار عجيبة جداً، فهناك منتج معين تبيعه الشركة بمبلغ ٢٤٠ جنيهاً، بينما مثيله المستورد يباع بسبعة وعشرين جنيهاً، ومع ذلك فإن الشركة التى تستعمل هذا المنتج تُجبر على أن تشترى ما ثمنه ٢٤٠ جنيهاً ، وبعد ذلك تجبر على أن تبيع إنتاجها بالسعر العالمى .

وبمناسبة خفض الأسعار الذى تم أخيراً للمنتج النهائى، أقول : إن هذا الخفض لا يتفق مع أسعار الخامات التى تستعملها بعض الشركات .. مثل الشركة التى أشرت إليها فى حديثى . والحقيقة هناك أمثلة كثيرة ومتعددة عن خامات أخرى، لو أننى قرأتها لأخذت منى وقتاً كبيراً جداً ، ويمكننى إيداع هذه البيانات بسكرتارية اللجنة المركزية ، لكى تقوم بدراستها لجنة معينة، ويمكننى أن أشترك مع هذه اللجنة عند مناقشة هذا الموضوع، حتى يمكننا الخروج بنتيجة بشأنه، لأنه يخيل إلَىَّ أن سرد هذه التفاصيل هنا لن تكون له نتيجة كبيرة .

السيد / الرئيس :

هو ممكن تدى الكلام ده للسيد / حسين الشافعى .. هو عنده جهاز فى ديوان المحاسبات، ممكن تقعد معاهم .. وتشوفوا العملية دى كلها. ويقدم لنا هو تقرير عن هذا الموضوع لِلَّجْنَة .

السيد / أحمد أحمد العماوى :

حاضر يا أفندم، شكراً .

السيد / الرئيس :

هو فى الحقيقة فيه حاجات كثيرة بهذا الشكل موجودة فى القطاع العام ، وبالذات بالنسبة للأسعار الخاصة بالتحكم فى السوق .. ورفع الأسعار .. وأخذ عمولات كثيرة، واحنا بنعتقد من ناحية المراقبة – اللى احنا قلنا عليها – نقَدَّر كل هذه الأمور، لأن الأمور تايهة ماحَدِّش أبداً بيقدر يِلِمَّهَا .. يعنى عشرات الألوف من الموضوعات، نقدر لو عرفنا موضوعات محددة واضحة، ان احنا بِنْحِلّ فيها .

السيد / عبد الجابر علام :

بالنسبة لجدول الأعمال والفراغ الموجود فيه، أود أن أُذَكِّر بقرارات المؤتمر القومى العام الأول التى أحيلت إلى اللجنة، لكى تُحَوَّل إلى قرارات تنفيذية، تعمل فى ضوئها الأجهزة المختلفة فى الاتحاد الاشتراكى .

إن الاتحاد الاشتراكى ما زال حتى الآن فى انتظار هذه القرارات، ولا نعرف حتى الآن ما تم بشأنها، ثم نفاجأ بأنه ليست هناك موضوعات يمكن إدراجها بجدول الأعمال .

إننى أسأل عن قرارات المؤتمر القومى الأول، ونحن قد قاربنا من موعد المؤتمر القومى الثانى، وهناك أسئلة تتردد عما تم بالنسبة لقرارات المؤتمر القومى الأول، وكافة مستويات الاتحاد الاشتراكى – فى المحافظات والمراكز – تنتظر هذه القرارات، لأن هذه المستويات وضعت خططاً مؤقتة، فحسب معلوماتى وضعنا فى القاهرة خطة مؤقتة، على أساس انتظارنا لتوجيهات اللجنة المركزية، لتقول لنا عن كيفية تنفيذ قرارات المؤتمر القومى، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هو احنا فى اللجنة التنفيذية العليا – فى الاجتماع الأخير – بحثنا هذا الموضوع .. بمناسبة انعقاد المؤتمر القومى القادم، وطلبنا من اللجان انها تقول لنا إيه اللى نُفِّذ من هذه القرارات .. والمفروض أن هذا الموضوع حيُبحث فى الجلسة القادمة . والحقيقة هى اللجان مفروض انها بتشوف وتبحث المتابعة أيضاً، وتتصل بالوزارات. احنا عندنا فى الحكومة أيضاً .. مفروض فيه مسئولية عن متابعة نشاط بيان ٣٠ مارس .. وعن متابعة قرارات المؤتمر .

السيد / مصطفى إبراهيم الجندى :

إن المشكلة التى سأتناولها بحديثى تتعلق بمصانع الغزل الخاصة الموجودة فى المحلة، والمتعلقة بالغزل الميكانيكى .. وكذلك مصانع الغزل اليدوية. يوجد بالمحلة الكبرى ٢٠٨ مصانع غزل ميكانيكى ، تضم حوالى عشرة آلاف عامل .. هذه المصانع كانت تأخذ غزلها – فى أول الأمر – من المصانع الخاصة ومن مصانع الغزل الأخرى، دون قيد أو شرط . وفى سنة ١٩٦٧ قامت بتشغيلها مصانع القطاع العام لحسابها، نظير عمولة فى مقابل التصنيع . ونلاحظ أنه توجد أزمة

غزل شديدة، وذلك نتيجة عاملين :

العامل الأول : أن هناك ماكينات جديدة صُنعت محلياً – وتعمل ليل نهار – ويبلغ عددها ٨٠٠ ماكينة، وقد أدى ذلك إلى رفع سعر الغزل وبيعه فى السوق السوداء .

والعامل الثانى : أن شركات الغزل فى القطاع العام، تجتهد فى أن تنفِّذ – بل وتتجاوز – خط التصدير ، مما يؤدى إلى أن مصانع الغزل فى القطاع الخاص لا تحصل على حقها من الغزل .. هذه المصانع تستهلك سنوياً حوالى ٨ آلاف طن من الغزل، وتنتج حوالى ٣٥ مليون متر من الأقمشة الشعبية المطلوبة فى السوق. ولدينا فى المصانع اليدوية ١٨٠٠ نول تدخل فى كل بيت، ومن يعملون فيها يبلغ عددهم حوالى ٣٠٠٠ عامل تقريباً .. أى أن عدد جميع العمال بهذه المصانع يبلغ حوالى ١٣٠٠٠ بين ميكانيكى ويدوى . ومنذ سنة ١٩٦٨ ونحن نطالب بضرورة استيراد قطن ، ولو من النوع الهندى أو السورى. وقد علمنا هذه الأيام أن وزارة الصناعة طلبت استيراد قطن ، ولكن احتمال موعد وصوله لا يقل عن ٣ أو ٤ أشهر . فهذه المسألة فى الواقع هى مثار شكوى الناس فى المحلة الكبرى ، لأنها تمس عدداً كبيراً جداً من العاملين .

السيد / الرئيس :

وبالنسبة لهذا الموضوع، كنا قررنا فى مجلس الوزراء – من أسبوعين – استيراد غزل .. مش قطن .. غزل هندى وغزل سورى ، من اللى سعره أقل من سعر الغزل بتاعنا. وفى نفس الوقت بنصدر أكبر كمية من الغزل بتاعنا، لأن احنا – الحقيقة – بالنسبة لخطة التنمية .. وبالنسبة للمصروفات .. وبالنسبه للديون اللى علينا .. وبالنسبة لميزان المدفوعات .. لازم نصدر أكبر كمية ممكنة، وطبعاً كمان تخفيض الأسعار بالنسبة للمنسوجات. احنا كنا عايزين نخفض أسعار حاجات أكثر من كده .. فى سلع أخرى، ولكن الصورة للمستقبل ماكانتش واضحة. تخفيض الأسعار فى المنسوجات حيزيد الطلب، وحنعوز غزل أكثر .. يعنى الأزمة – اللى بتتكلم عليها – يمكن برضه حتشتد شوية .

هو الحقيقة بالنسبة لهذا الموضوع – يعنى – ممكن يحصل، لكن بالنسبه للأكل ماقدرناش .. كنا عايزين ناخد قرارات .. لكن ماقدرناش. إذا كنا نخفض الأسعار حيزيد الطلب، وكنا مش قادرين نحسب حيزيد الاستهلاك قد إيه .. وده يدخَّلنا فى مشكلة كبيرة .. وده الحقيقة السبب ان احنا ماخفضناش الأسعار. والدكتور عزيز صدقى إذا كان عنده حاجة يقولها .

السيد/ وزير الصناعة :

الواقع – إذا سمح سيادة الرئيس – أن الغزل الذى يُنتج يقسم إلى جزئين : جزء يخصص للتصدير، طبقاً لحصة معتمدة، والجزء الآخر لتشغيل مصانع النسيج، سواء فى القطاع العام، أو فى القطاع الخاص . وكما قال السيد الزميل، كانت وزارة الصناعة منذ سنتين تربط مصانع القطاع الخاص للنسيج على بعض

مصانع الغزل للقطاع العام، أى أنها كانت تعمل لحساب مصانع الغزل . ثم طلب جزء من نفس هذه المصانع أن تكون له الحرية فى التشغيل ، فقررنا أن نعطى المُنْتِج – الذى كان يحصل على حصة من الغزل – حصته بالكامل .

الحقيقة إن الموقف اليوم يتلخص فى أن هناك زيادة فى الطلب على المنسوجات – ليس فقط بالنسبة للسوق المحلى، بل وكذلك بالنسبة لزيادة عمليات التصدير للخارج من المنسوجات – ذلك أن المصانع التى تقوم بصناعة الملبوسات الجاهزة تطلب أيضاً أقمشة . ولهذا فإن مصانع النسيج تطلب تشغيل كمية أكثر مما كانت تشغله فى حدود الحصة المعتمدة لها . بمعنى أن المصنع الذى كان يشتغل وردية واحدة ، يطلب اليوم أن يشتغل ورديتين، لأن هناك طلباً على إنتاجه. ولكن كميات الغزل المتوفرة لدينا لا تسمح لنا بإعطائه إلاَّ فى حدود الحصة المقررة له .

وكما ذكر السيد الرئيس، بالنسبة لموضوع استيراد الغزل من الخارج، فإن هذا هو المِخْرَجْ، لأننا بذلك نحصل على كميات من الغزل من الهند – أو من غيرها – أقل قيمة من غزلنا. ونصدر مقابلها كمية أقل من الغزل المصرى، وبالتالى ينتج كمية أكبر من الغزل لتشغيل مصانع النسيج .

إن الحل الدائم والسريع الذى يحل هذه المشكلة من أساسها هو أن نتوسع فى مصانع الغزل ، لأن المشكلة فى الواقع نتجت عن أنه لم تحدث توسعات منذ فترة فى قطاع الغزل . ولقد تعاقدنا اليوم على توسعات كبيرة جداً، سيبدأ جزء منها فى التشغيل بعد حوالى ٨ أشهر ، وسنبدأ تشغيل الأجزاء الأخرى خلال السنة والنصف سنة القادمة، وهذا من شأنه أن يحل المشكلة من أساسها .

أما بالنسبة لاستيراد الغزل من الخارج ، فقد تعاقدنا فعلاً على استيراد ٣ آلاف طن من الهند ، ولكن كما قال الزميل، سيستغرق وصولها بعض الوقت. أى أنها ستصل خلال شهرين، أو شهرين ونصف، وبهذا نستطيع مجابهة زيادة الطلب بالنسبة للسوق المحلى، وشكراً .

السيد / منصور مصطفى قطر :

فى سنة ١٩٦٥، فرضت الحراسة على بعض المواطنين فى محافظة الإسماعيلية، وبمقتضى قرارات فرض هذه الحراسة وزعت أطيان هؤلاء الخاضعين على بعض المستأجرين من الفلاحين المعدمين فى المنطقة. وقد استمر هؤلاء الفلاحون فى زراعة الأرض – حتى اليوم – بعقود مع الإصلاح الزراعى. ولكن بعد الإفراج عن هؤلاء من عدة أشهر ، نبتت فكرة عندهم أن هذا الإفراج معناه طرد هؤلاء المستأجرين من الأرض. فلجأنا إلى المختصين فى الإصلاح الزراعى، فأفهمونا، وأَفْهمنَا نحن الملاك بالتالى، بأن هذا الإفراج لا يعنى مطلقاً أن يُطرد المستأجر الذى تعاقد مع الإصلاح الزراعى، بل إن الإدارة تكون لهؤلاء الملاك، بمعنى

أن يصلهم الإيراد من المستأجر واضع اليد، على أن يبقى المستأجر فى الأرض كما هو. وقد عقدنا – كاتحاد اشتراكى – ندوات سياسية فى هذه المناطق ، ثبتنا خلالها هذه المفاهيم عند الفلاحين وعند الملاك أيضاً. إلى أن حدث منذ شهر تقريباً أن أخذت مديرية الزراعة فى محافظة الإسماعيلية دوراً جديداً فى هذه العملية، وذلك بإفهام الملاك بأن هناك فتوى جديدة موجودة لدى الإصلاح الزراعى، تفيد أن الإفراج عن هؤلاء الخاضعين يتبعه أن يتصرف فى الأرض ثانية، وله أن يؤجرها، أو بمعنى أصح أن يطرد هؤلاء المستأجرين .

وقف الاتحاد الاشتراكى يقاوم هذا ، وحاول الاستعانة بالإصلاح الزراعى فى المنطقة، ولكن بكل أسف قال المختصون فيه : إنه بعد الإفراج لم تصبح لنا علاقة إطلاقاً بهذا الموضوع، ولدى الفلاح عقد الإيجار، يستطيع الاستناد إليه فى محاربة رغبة هؤلاء الناس .

وقد فوجئنا بتصرف آخر هذا الأسبوع ، وهو أن المنشور الذى يتضمن هذه الفتوى، أُبلغ للمشرفين الزراعيين فى القرى، وهم فى الوقت نفسه رؤساء لجان فض المنازعات. ومفاد هذه الفتوى أن الخاضع الذى أُفرج عنه ، تعود أطيانه إلى وضعها الأول ، وله أن يتصرف فيها كيف يشاء بالنسبة لتأجيرها، أو بمعنى أصح أن المستأجرين الذين وضعوا أيديهم سنين، والذين ثبتنا فى أَفهامهم – بمعاونة الإصلاح الزراعى وبمعرفته – أنهم أصبحوا واضعى اليد ، سيطردون من أرضهم عن طريق لجان فض المنازعات . بل إن الأغرب من ذلك أنهم حددوا الأسبوع القادم – أى ابتداء من يوم السبت – موعداً لهذا، وكأن العملية تعنى أمراً هاماً جداً لدى مديرية الزراعة فى المنطقة، لتنهى الحالة التى يعدها الفلاحون – ونعدها نحن جميعاً – من مكاسب الثورة، وبعد أن آمن الناس بأن هؤلاء الإقطاعيين الذين كان لهم دور كبير جداً فى إذلال الفلاح ، قد انتهى دورهم ، مع أن الثورة

حريصة كل الحرص على أن الفلاح الذى أخذ أرضاً لا يطرد منها .

لقد قابلت اليوم السيد المهندس وزير الزراعة ، فأحالنى إلى السيد رئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعى، فقابلته ووعدنى بأنه سيسعى فى تأجيل اجتماع اللجنة، لا لإنهاء الموضوع .

والذى أردت أن أعرضه الآن، بحضور سيادة الرئيس واللجنة الموقرة، هو أن أوضح خطورة هذا الموضوع، وأنه يستدعى إعادة النظر فيه، لأننا لم نسمع أن الفلاح الذى زرع الأرض سنتين بعلاقة إيجارية مع الإصلاح الزراعى، يُسمح بطرده من الأرض فى عهد السيد الرئيس جمال عبد الناصر، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هُوَّ فى عهدكم انتم .. هو الموضوع ده ليه شقين :

بالنسبة للشق الأول وهو رفع الحراسة: فيه ناس أُخذت منهم أراضيهم بالشراء، على أساس أن يُدفع لهم ثمن الأرض على عدة أقساط – أظن ١٤ سنة – وده كان بالنسبة لغلاة الإقطاعيين .

الشق الثانى : الناس اللى مااخدناش منهم الأرض .. يعنى فى كل رفع حراسة يُنَصّ على أن الأرض ترفع عنها الحراسة، على أن تبقى محملة بالمستأجرين، وأظن أُخْطِر بهذا وزير الداخلية أساساً. والمفروض – يعنى – إن مايطلعوش إلاَّ إذا امتنعوا عن دفع الإيجار.. يعنى هنا القانون بيكون فى وضع طبيعى.. إذا امتنع [المستأجر] عن دفع الإيجار يبقى ماهواش ملتزم، ويطبق عليه القانون بإنه يمشى .

مااعرفش الفتوى بقى اللى طلَّعوها فى وزارة الزراعة دى .. فمين اللى عمل هذه الفتوى ؟ .. عايزك ترد .

السيد / فريد عبد الكريم :

لأ، أريد أن أُضيف .

السيد / الرئيس :

طيب ضيف قبل ما نسمع .

السيد / فريد عبد الكريم :

الواقع أننى كنت أنوى تأجيل تفجير هذا الموضوع فى هذه الجلسة .

السيد / الرئيس :

يعنى ده مش تفجير .. يعنى ولا حاجة .

السيد / فريد عبد الكريم :

لقد سلمت الآن تقريراً مفصلاً للسيد وزير الداخلية حول ثلاث وقائع فى الجيزة. ويبدو فعلاً أن هناك إجراءات غريبة فى شكلها تتم ليس على مستوى محافظة الإسماعيلية فقط، وإنما تتم على مستوى كل من وضع تحت التحفظ أو تحت الحراسة. فهناك واقعة فى كمشيش .. وهذه الواقعة معروفة للجميع

، ولولا أن مجهوداً مشكوراً من الاتحاد الاشتراكى ومن السيد وزير الداخلية قد بُذل، لوقعت فى كمشيش حوادث لها آثار خطيرة .

هناك أيضاً فى الجيزة – فى المنصورية – استطاع فعلاً أحد الذين وُضعوا تحت الحراسة، أن يستصدر حكماً بطرد ٢٢ فلاحاً .. أو ٢٢ أسرة، وكذلك فى أوسيم استطاعت عائلة غراب أيضاً أن تطرد ٢٥ أسرة من الأرض .

السيد / الرئيس :

والمنصورية عيلة مين ؟

السيد / فريد عبد الكريم :

فى المنصورية عائلة بولس. وهم يستندون فى ذلك إلى حجة قانونية غاية فى الغرابة، وهى أن الإصلاح الزراعى عندما وضع يده على هذه الأرض ، لم يكن يبرم عقوداً إيجارية بينه وبين الفلاحين، وإنما كان يعطى لهم الأرض بالزرعة الواحدة، بمعنى أن كل زرعة كان يسمح للفلاح أن يأخذها. ولذلك فإنهم يستندون إلى عدم وجود علاقة إيجارية، أو عقود إيجار، فيستصدرون قراراً معيناً من لجنة الإصلاح الزراعى ويطردون هؤلاء الناس .

ففى كمشيش مثلاً ، نجد أن عبد المنعم الفقى رجل ليس متزوجاً ولا أولاد له، يطرد ٤٩ فلاحاً، يزرع كل منهم فداناً ونصف فدان، أى كان فى حيازتهم جميعاً حوالى ٨٠ فداناً .

وكذلك عائلة بولس فى المنصورية، فهى لا تمارس الزراعة، ولا تباشرها على الإطلاق، وقد استطاعت أيضاً أن تطرد أكثر من ٢٢ أسرة بالفعل من هذه الأرض الزراعية .

السيد / الرئيس :

سابوا فعلاً يعنى ؟

السيد / فريد عبد الكريم :

نعم، طُردوا بالفعل. وفى العياط أيضاً استطعنا بعد جهد جهيد خلال الشهور الماضية، أن نجعل المالك – بعد أن استصدر حكماً – يبرم مع الفلاحين عقوداً إيجارية .

هذه الظاهرة – يا سيادة الرئيس – عامة وسوف تَعُمّ ، لأنه بعد النكسة .. أو فى خلال الشهور الماضية بدأ جميع الناس الذين وضعوا تحت الحراسة يتخذون إجراءات قضائية بهذا الشكل، ويبدو أن القانون فى جانبهم إلى حد ما. ومن هنا كان التدخل التشريعى واجباً وضرورياً، وإلاّ فسوف تنتشر هذه الظاهرة، وسيقال: إن لجنة تصفية الإقطاع بعد أن مكنت الفلاحين من أن يزرعوا الأرض فعلاً ويعيشوا فيها، استطاع الإقطاعيون أصحاب هذه الأرض الآن – الذين لا يعيشون عليها، ولا يمارسون الزراعة – أن يطردوا الفلاحين مرة أخرى .

ومن هنا ينبغى أن يكون هناك تدخل تشريعى واضح وقاطع فى هذا الشأن ، فهذه النقطة – لما لها من خطورة – يجب أن تحسم الآن. وأى نقاط أخرى قد تثار ستكون بمثابة نقاط تفصيلية بالنسبة لهذه الوقائع الخطيرة، التى تتعارض تعارضاً كاملاً مع الاشتراكية .. ومع المد الاشتراكى .. ومع الخط الاشتراكى الذى تدور حوله المعركة الآن، شكراً سيدى الرئيس .

السيد / الرئيس :

هل الأرض اللى فى كمشيش كانت تحت الحراسة .. وَلاَّ تحت التحفظ؟

السيد / وزير الداخلية :

الأرض فى كمشيش – كما يعلم الأخ كمال الشاذلى – كانت تحت التحفظ .

السيد / الرئيس :

آه .. ماكانتش تحت الحراسة .. تحت التحفظ ده أيضاً إجراء غير قانونى .

السيد / كمال محمد الشاذلى :

لو سمح لى السيد الرئيس أن أقول : إنه بالنسبة لموضوع كمشيش، الذى أثاره الزميل فريد عبدالكريم، هناك خلاف فى التعبير، فبالنسبة للأرض فى كمشيش كان قد صدر قرار بالتحفظ على هذه الأرض . وبعد صدور هذا القرار طلب الإصلاح الزراعى من المحافظة أن توزع هذه الأرض على الفلاحين الذين كانوا يعملون عند مالكها، وتم التوزيع فعلاً .. على أساس فدان و ٢١ قيراطاً للفلاح. ثم رُفع قرار التحفظ فطلب الملاك – عن طريق القضاء – استلام هذه الأرض، فأصدرت محكمة أول

درجة حكماً مشمولاً بالنفاذ بتمكينهم منها. ولكن الحكم لم يتم تنفيذه حتى الآن، فقد رفع الفلاحون دعوى استئناف ستنظر فى الأسبوع القادم . ولقد طالبنا – كاتحاد اشتراكى – بتصحيح العلاقة بالنسبة لهؤلاء الفلاحين ، على أساس أن تحرر لهم عقوداً إيجارية، لاسيما وأنهم قد قاموا بسداد الإيجار عن سنة ١٩٦٧، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هو بالنسبه للحراسة والتحفظ، أنا لما سمعت على موضوع كمشيش .. سمعت أن الأرض كانت تحت الحراسة، ورفعت عنها الحراسة، ثم سألت عن الإسم، هل ده كان تحت الحراسة؟ .. استغربت، فقالوا لى : " لأ .. ماكانش تحت الحراسة ". وبعدين سألت عن موضوع تانى، فقالوا لى : " ده تحت التحفظ ". سألت : يعنى إيه تحت التحفظ؟ لأن مافيش حاجة اسمها تحت التحفظ . فقالوا: " تحت التحفظ، يعنى المحافظ بيحط الأرض تحت التحفظ ". فأنا قلت : " هذا الإجراء غير قانونى " ، لأنه ليس من سلطة المحافظ انه يحط أى أرض تحت التحفظ .. وأى عمل غير قانونى بيدخلنا فى إشكالات ، ولكن كان حصل .. قالوا : أيام لجنة تصفية الإقطاع كان المحافظين بيحطوا أراضى

تحت التحفظ، وحصل اتصال بأمين هويدى ووزير الداخلية على أساس انهم يشوفوا إيه الموضوع.. فيه حكم محكمة .. وفيه الفلاحين قاعدين مش عايزين ينفذوا الحكم .

فالعملية عايزة الحقيقة تفاهم، بحيث إن احنا مانقولش : لأ .. مش حننفِّذ الحكم ، وبحيث برضه ماينطردش الناس. لكن العملية عايزة فى حلها نوع من التفاهم، واللى أنا فهمته ان مااتنفذش العمل . عايز أعرف برضه إيه موضوع الفتوى من الأخ سيد مرعى؟

السيد / وزير الزراعة :

أرجو أن أقول – إذا سمح لى السيد الرئيس – ان الموضوع ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : خاص بالدعاوى التى ترفع إلى المحاكم، وهذا ليس فى متناولنا .

والقسم الآخر : تعليماتنا بشأنه واضحة، من أنه لا تسلم الأرض إلاّ بمستأجريها. وفى جميع الحالات التى تصلنا شكاوى بشأنها، نسلم الأرض فعلاً بعقود إيجارها .

ولكن كما قال أحد الإخوة، إن عقود الإيجار التى حررها الإصلاح الزراعى، كانت على أساس زرعة واحدة .. وعلى أساس أيضاً أن أيلولة الأرض كانت غير واضحة ، ولذلك حررت هذه العقود لزرعة

واحدة. وكانت هذه هى نقطة الضعف التى صدرت بناءً عليها فتوى من مجلس الدولة بعدم أحقية المستأجرين فى الاستمرار.

ولكن بمجرد صدور هذه الفتوى – منذ ٣ أشهر تقريباً – صدر قرار من وزير الزراعة، بألاَّ تُعتمد الفتاوى الخاصة بلجان فض المنازعات ، أو علاقة المالك بالمستأجر ، إلاّ بعد عرضها على وزير الزراعة، ومجلس إدارة الهيئة . وقد ترتب على ذلك إبطال هذه الفتوى .

ومع هذا فإننى اليوم إذ أسمع من الأخ منصور قطر، أن هذه المسألة تجددت فى الإسماعيلية ، أقول : إننى سأحقق فى هذا الموضوع ، لأن هناك فتوى فعلاً .. ولكن هذه الفتوى أوقف العمل بها بناء على طلب وزير الزراعة منذ ثلاثة أشهر، وجميع الأراضى التى تُسلم .. يتم تسليمها بمستأجريها. ولا أعلم حالة وحيدة طُرد فيها المستأجرون من الأرض، فيما عدا شكوى الإسماعيلية التى قدمت صباح اليوم .. بل إن هذه الشكوى عندما قُدمت لى صباح اليوم، لم تقدم إلىّ بالتفصيلات التى سمعتها الآن، وسأجرى التحقيق فى هذه الشكوى غداً بإذن الله .

السيد / الرئيس :

هو برضه أنا عايز بالنسبة للأراضى اللى كانت تحت الحراسة، المفروض فى رفع الحراسة ان الأرض تُسلَّم بالمستأجرين .. ويفضلوا المستأجرين .

فهذا الموضوع لازم يعنى نعمل شىء، بحيث إن المستأجرين مايمشوش من الأرض، لا بحكم محكمة ولا بحكم آخر .

السيد / سيد مرعى :

هذا ممكن – وإن كان فيه جزء تشريعى – ونحن نسير الآن فى طريق التفاهم بالنسبة لمعظم الحالات، ولكن لا بد من استبدال عقود الإيجار الخاصة بزرعة واحدة بعقود أخرى مستديمة، وفى هذه الحالة لن يتمكن أحد من طرد الفلاحين .

أما فيما يختص بالحالات التى تعرض لها الزملاء، فإننى على استعداد لنظرها، بمجرد أن يتفضلوا بإحضارها حالة حالة .. وإن كنت على علم من أنها حالات ضئيلة جداً .

السيد / الرئيس :

أنا شايف ان الحل بالنسبة للملاك اللى طردوا الفلاحين .. تتحط عليهم الحراسة تانى، وبهذا بنحل الموضوع .. كل واحد يطرد الفلاحين نحط عليه الحراسة .. ونرجّع الفلاحين ، ونخلص العملية بهذا الشكل .

السيد / عبد اللطيف المناوى محمد المناوى :

لكى يكون هذا الموضوع شاملاً، أود أن أشير إلى أن بعض الملاك ممن فرضت عليهم الحراسة قاموا – بما لديهم من ذكاء – بطرد الفلاحين بعد أن أخذوا عليهم إقرارات بأنهم لا يريدون زراعة هذه الأراضى. وتحت وضع الإكراه .. وأمام ضعف القانون صدرت هذه الإقرارات من الفلاحين، ثم عادوا إلينا يشكون من هذا الوضع .

لذلك أرجو أن يشمل القرار – الذى سيصدر فى هذا الشأن – كافة نواحى التلاعب التى تمت فى هذا المجال حسماً للأمر .

السيد / الرئيس :

هُوَّ المفروض انكم تشتغلوا، يعنى أى عملية تحصل لازم تحلّقوا عليها .. وتقولوا عليها ، لأن إمكانيات التحايل – وبتوع القانون عارفين هذا الكلام – لا تنتهى، يعنى حاتحايل كده .. وأتحايل كده ، لو بتحصل حالات .. زى هو ما بيعمل .. احنا نعمل برضه. والأخ سيد مرعى حيعمل تعديل بالنسبة لهذا .. هل حد عايز يتكلم فى هذا الموضوع؟

السيد / سيد مرعى :

من الناحية الإجرائية ، أرجو أن يتفضل الإخوة ويتقدموا لى بأى بيانات عن أى منطقة فى هذا الشأن، لكى أتمكن من معرفة سعة العملية .. ونوع التلاعب .. ونوع التشريع اللازم .

السيد / محمد على بشير :

أود أن أشير إلى أن هناك مشكلة فى محافظة الشرقية – بعيدة عن الإقطاع – هى أنه قد تم طرد معظم الفلاحين طرداً قانونياً عن طريق لجان فض المنازعات، نتيجة أخطاء فى حسابات الإصلاح الزراعى، التى أصبحت على صورة لا نتمناها. وفى الحقيقة ان هذا الموضوع يحتاج إلى جلسة خاصة.. وسأضرب لحضراتكم مثلاً لحالة من الحالات التى رأيناها فعلاً، فهناك نصف فدان مدين بـ٢٥ جنيهاً

للمقاومة، وبعد أن ذهبنا عدة مرات إلى المختصين بالإصلاح الزراعى وتمكننا من مقابلتهم ، اعترفوا بهذا الخطأ وتم تصحيحه . وكثيراً ما ينتهز الملاك فرصة وجود المديونيات الكثيرة – المعتمدة من الإصلاح الزراعى – فيقدمونها إلى لجان فض المنازعات، التى تصدر بدورها حكماً بطرد الفلاحين فوراً .

وبناء على توجيهات سيادتكم الآن، أود أن أقول : إننا كنا نذهب مع الملاك إلى لجان فض المنازعات – التى أصبح فيها ممثلون عن الاتحاد الاشتراكى وعن الجمعيات التعاونية – للوصول إلى حل وسط، كان لا يستريح إليه الملاك الموتورون .

وقد أردت أن أعرض هذا الأمر على سيادتكم ، فدفاتر الإصلاح الزراعى بها تجاوز كبير فى الحسابات، الأمر الذى يعطى الحق للجان فض المنازعات فى طرد الفلاحين من الأراضى، وفى هذا حيف عليهم، ومساعدة للملاك .

السيد / الرئيس :

هو النهارده ، أنا كنت باتكلم مع الأخ سيد مرعى على موضوعات .. منها موضوع الحسابات، ووعدنى انه حيصلح عملية الحسابات فى أقرب وقت ممكن، لأن هِىّ مشكلة .. وهُوَّ عارف انها مشكلة .. ومشكلة موجودة وعايزة تتصلح .

السيد / مطير عبد الكريم عبد القادر :

أرجو أن أتناول الحديث عن الأرض، فأقول : إن الخاصة الملكية كانت تضع يدها على أراضٍ كثيرة قبل الثورة .. خاصة فى الصحراء الغربية، حيث توجد فى منطقة الجراولة حوالى ٥٢٠٠ فدان.. وكان هناك حارس معين على هذه الأرض. وبالرغم من أن هذا الأمر قد انتهى بعد قيام الثورة، إلاَّ أن الحارس لازال مالكاً لهذه الأرض .. يستغلها ويعمل فيها حتى الآن ، حارماً بذلك الأهالى الذين يوجدون فى دائرة هذه المنطقة، رغم الشكاوى العديدة التى قدمت فى هذا الشأن .

وحتى لا نخلق نزاعاً بين الأهالى، فقد وصلنا إلى حل لهذه المشكلة .. هو أن هذه الأراضى لابد أن تُبحث على الطبيعة بمعرفة لجنة خاصة تشكل لهذا الغرض من وزارة الزراعة، لتقوم بتوزيع هذه الأراضى على الأهالى الذين كانوا يضعون اليد عليها ، والذين من حقهم الانتفاع بها ، لأن الأراضى الصحراوية – كما تعلمون حضراتكم – ليست ملكاً لأحد حتى الآن، وإنما هى بوضع اليد .

وأود أن أشير إلى أن القانون رقم ١٠٠ قد مضى عليه عامان أو أكثر ، ولم تتخذ هيئة تعمير الصحارى أى إجراءات إيجابية حتى الآن – بالنسبة لجميع الزراع – خاصة فى محافظة مرسى مطروح.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يوجد بمحافظة مطروح مزارع كانت تابعة لوزارة الزراعة.. كمزرعة برج العرب، وتعلمون سيادتكم يقيناً أن هذه المزرعة كانت تدر محصولاً كبيراً جداً. ونظراً لأن هيئة تعمير الصحارى قد أهملت هذه المنطقة، فقد أدى ذلك إلى ضعف إنتاجها إلى حد ما ، ولهذا فإننى أتساءل : هل مهمة هيئة تعمير الصحارى مهمة إنتاجية؟.. أم أنها تضع يدها على الأراضى ثم تتركها؟.. أم أنها ستقوم بتوزيعها على الأهالى للانتفاع بها؟

هذه المشكلة يجب أن نصل إلى حل بشأنها، خاصة أنه يمكن الحصول من هذه الأشجار وتلك المساحات الشاسعة من الأراضى على دخل قد يغطى أى بند فى الدولة، وشكراً .

السيد / ممدوح أحمد عبد الله بركات :

أود أن أقول : إنه سبق للجنة العليا لتصفية الإقطاع أن أصدرت نوعين من القرارات الخاصة بالحراسة :

الأول : قرارات خاصة بالحراسة العامة .

والثانى : قرارات خاصة بالحراسة التأجيرية. وهذا النوع من القرارات أقل خطورة من النوع الأول .

وفى ١٩٦٧/٥/٦ أصدرت هذه اللجنة قراراً بإعطاء كل خاضع للحراسة التأجيرية ٥٠ فداناً لزراعتها بمعرفته .. وعلى ذمته، وبناء على ذلك قامت المحافظات باتخاذ عدة إجراءات بالنسبة لتسليم هذه الأراضى، واعتُمِدَتْ فعلاً من وزارة الإصلاح الزراعى، وصدر قرار بالتسليم. ولكن الذى حدث، أنه أثناء السير فى إجراءات التسليم صدرت بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٧ إشارة تليفونية من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بإيقاف كافة هذه الإجراءات لحين صدور تعليمات أخرى. ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن لم تصدر هذه التعليمات الأخرى الخاصة بتسليم هذه الأراضى !! الأمر الذى دفع الملاك أنفسهم إلى القول بأن الثورة قد عاقبتهم عقاباً سياسياً، فإذاً عليها أن ترعى أسرنا اجتماعياً.

وظلت تنادى تحت هذا الشعار، بين كل من وزارة الإصلاح الزراعى .. وبين وزارة الزراعة حالياً .. وبين المحافظة، ولم نتلق أى إجابة حتى الآن .. لأننا لازلنا مرتبطين بالتعليمات التى وردت فى الإشارة التليفونية آنفة الذكر، الأمر الذى دفع الفلاحين – واضعى الأيدى على هذه الأرض – إلى تركهم إياها عطفاً على هؤلاء الملاك .

إن القضية الخطيرة فى هذا الموضوع، هى أن الإصلاح الزراعى قد وزع هذه الأراضى على أولاد صبية .. وعلى نساء معدمات، جعلوا منها أرضاً غير منتجة . والدليل على ذلك ، أنه يتضح لنا من خلال مقارنة بسيطة بين المحصول الذى كان يورده المالك قبل وضع هذه الأرض تحت الحراسة التأجيرية

وبين المحصول الذى يُوَرَّد حالياً، الخطورة التى نتجت عن وضع هذه الأراضى تحت الحراسة التأجيرية حالياً، وأود أن أتساءل إلى متى يظل هذا القرار الذى صدر فى ١٩٦٧/١٠/١٧ سارى المفعول ؟

السيد / الرئيس :

النقطة، هل القرار صح أم غلط؟

السيد / ممدوح أحمد عبد الله بركات :

لقد صدر القرار فى ١٩٦٧/١٠/١٧، وأوقف العمل به بإشارة تليفونية .

السيد / الرئيس :

المهم، القرار الأوَّلانى، صح وَلاَّ غلط؟

السيد / ممدوح أحمد عبد الله بركات :

خمسْ أَسْدَاسه صح يا افندم .

السيد/ الرئيس :

أنا باقول : غلط .

السيد/ ممدوح أحمد عبد الله بركات :

أنا عندى القرار يا افندم .

السيد / الرئيس :

أنا باقول : إن القرار غلط .. نفس القرار اللى حيطلَّع الفلاحين، وحيرجع الـ ٥٠ فدان غلط، وانت بتقول صح .

السيد / ممدوح أحمد عبد الله بركات :

لا يا افندم .. إنه لم يتضمن طرد الفلاحين .

السيد / الرئيس :

انت بتقول : فيه فلاحين وعايز يطلعهم .

السيد / ممدوح أحمد عبد الله بركات :

إنه يقضى بتسليم الملاك ٥٠ فداناً لزراعتها بمعرفتهم على الذمة .

السيد / الرئيس :

طيب، هل هذه الأرض عليها فلاحين وَلاَّ ماعليهاش؟

السيد / ممدوح أحمد عبد الله بركات :

عليها فلاحون .

السيد / الرئيس :

طيب، هل نطرد الفلاحين، ولاَّ مانطردهمش؟.. نطردهم؟

السيد / ممدوح أحمد عبد الله بركات :

نعم .

السيد / الرئيس :

لأ .

السيد / ممدوح أحمد عبدالله بركات :

عندما صدر هذا القرار كان عليها فلاحون، وإلاَّ لماذا صدر هذا القرار؟

السيد / الرئيس :

غلط .

السيد / ممدوح أحمد عبدالله بركات :

صدر خطأ؟

السيد / الرئيس :

إذا كان حد عنده مواضيع بخصوص الأرض .. والعملية دى كلها، وَ لاَّ بكره السيد أنور السادات، والسيد لبيب شقير، والأخ سيد مرعى، والأخ بكر مالوش فى الموضوع ده وَلاَّ إيه؟

السيد / عبد المحسن أبو النور :

له علاقة بمنطقة الجراولة .

السيد / الرئيس :

بُكره بيحضر الساعة ١١ .

السيد / عبد المحسن أبو النور :

سيجتمع مجلس الأمة باكر، وسيلقى السيد وزير الزراعة بياناً فى هذه الجلسة .

السيد / الرئيس :

الساعة واحدة ؟

السيد / سيد مرعى :

سيعقد اجتماع باكر للمحافظين، وأرجو أن نجتمع يوم السبت .

السيد / الرئيس :

يعنى ما هم حيسافروا، لازم إخواننا بعد الجلسة الليلة يقعدوا، يعنى تاخدوا ساعة بعد الجلسة الليلة .. ممكن تقعدوا هنا وتكملوا العملية .. تسمعوا الكلام بالتفاصيل، وتبحثوا المواضيع كلها .. ونحلها بحيث مانشيلش فلاحين من على الأرض .. ولو فيه قرار أو مافيش قرار. ونشوف البنات، والنسوة، والأولاد الصبية، اللى اتكلم عليهم الأخ بتاع الفيوم، هل حقيقى العملية هِىَّ صِبْيَة وناس غير قادرة؟

السيد / سيد مرعى :

إن الوضع، هو كما عبر عنه سيادة الرئيس تماماً، لأنه عندما أفرج عن بعض الحراسات، وُرئِىَ تطبيق القرار الخاص بهذا الإفراج مباشرةً، وجدنا أنه يقضى بطرد المستأجرين، فرفعت مذكرة تتضمن عدم الموافقة على طردهم .. ونقضته بالإشارة التليفونية التى أشار اليها الأخ ممدوح بركات، لأن الوضع الأساسى الذى تقوم عليه سياسة الإصلاح الزراعى هو أن أى أرض يُفرج عنها، لابد أن تكون محملة بالمستأجرين، وأى شىء غير ذلك يكون خطأ، وإذا كان هناك أى تهرب فى حالة العلاقة العادية – بعد انتهاء مهمة الإصلاح الزراعى – فإن الأمر ينتقل إلى لجان فض المنازعات، التى لنا عليها ملاحظات كثيرة فى أمور متعددة، ستكون محل تشريع يقدم إلى مجلس الأمة .

ولكن ما أود أن أؤكده تماماً ، هو أن جميع الحالات التى نمت إلى علم وزارة الزراعة قد تم بشأنها إجراءات داخلية، لم يُطرد فيها مستأجر واحد. أما تلك الحالات التى فوجئت بوجودها الآن، فى كل من الإسماعيلية، والمنصورية، فلم يصل إلى علمنا أى شكوى بخصوصها ، لأننى شخصياً أتدخل فى كافة الموضوعات الخاصة بطرد المستأجرين، ولم أفشل فى أى منها حتى الآن .

السيد / الرئيس :

هو المفروض الداخلية تِدِّينا خبر عن أى موضوع بالنسبة لإخراج المستأجرين، لأن المحافظات..كل المحافظات بيبعتوا، هِىَّ دى الطريقة الوحيدة اللى أنا أعرف بها.. الحقيقة ماباعرفش عن طريق الإصلاح الزراعى، باعرف عن طريق الداخلية، لأنهم بيقولوا : فيه كيت .. وكيت، والحكاية بالشكل ده .

فالمفروض ان الداخلية فى أى عملية بهذا الشكل .. تدينا خبر بها فنقدر نتصرف، فبرضه أنا ماسمعتش عن الكلام اللى قاله فريد .

السيد / شعراوى محمد جمعة :

لقد اتصل بى الأخ فريد فى شأن موضوع كهذا – منذ فترة – وأوقفت تنفيذ الحكم. ونحن متفقون على هذا، وسيادتكم تعلمون أن الحكم الخاص بكمشيش قد أوقفنا تنفيذه. وفى الحقيقة إننى أسمع للمرة الأولى عن المنشور الذى صدر فى هذا الشأن .

السيد الرئيس :

أنا باتكلم على المنصورية .

السيد / شعراوى محمد جمعة :

لقد أعطانى الأخ فريد التقرير الخاص بالمنصورية قبل انعقاد جلستنا هذه مباشرة .

السيد / الرئيس :

آه .. لكن لأ، بتوع الداخلية – بتوعك – مابلّغوكش عن هذا الموضوع .. المفروض ان بتوع الداخلية بتوعك .. وبتاع الجيزة كان لازم يبلغك عن هذا الكلام. يعنى بتاع المباحث بتاع الجيزة – طيب – بيعمل إيه؟

السيد / شعراوى محمد جمعة :

فى الحقيقة، إنه لا يوجد لدىّ علم بطرد هؤلاء المستأجرين، وأخشى أن يكون ذلك قد تم باتفاق وتراض بين الطرفين – المالك والمستأجر – لأن الأخ فريد لم يتصل بى فى هذا الشأن .

السيد / الرئيس :

هُوَّ مفروض ان جميع عمليات شِيلْ المستأجرين الداخلية بتخطرنا بها.. لم نُخْطَرْ بهذا الكلام.

السيد / مصطفى إبراهيم الجندى :

توجد لدينا فى محافظة الغربية مشكلة خاصة بالفلاحين، أود أن أستطلع رأى سيادتكم بشأنها، هى أن ضرورة الدفاع العليا قد اقتضت الاستيلاء على الأراضى الزراعية المملوكة للفلاحين الذين يزرعونها – نظير دفع ثمنها – وقد ترك هؤلاء المستأجرون هذه الأراضى، لأنها تستخدم لأغراض حربية.. وفى هذا تضييق عليهم فى مصدر رزقهم. وكنا نرجو أن يكون لهؤلاء المستأجرين الأولوية فى أراضى الإصلاح الزراعى عند توزيعها – فى أى منطقة أخرى – ولو كان ذلك عن طريق النقل إلى هذه الأراضى الجديدة، خاصة أن الزراعة حرفتهم الرئيسية، فضلاً عن عدم وجود أراض زراعية فى كردون المحافظة يمكنهم استئجارها .

السيد / الرئيس :

تروح اللجنة برضه معاهم بعد الجلسة. على العموم الأرض اللى اتخدت .. اللى أنا متصوره ان مساحتها قليلة .. أى ماتخدتش أراضى على مساحات كبيرة بالنسبة للقوات المسلحة .

بالنسبة لمواضيع الزراعة كلها بعد الجلسة تقعدوا مع بعض. أى مواضيع أخرى؟

السيد / فاروق السيد متولى :

أود ابتداءً أن أنقّل لسيادتكم شكر وتقدير جميع المهاجرين للقرار الثورى الخاص بموافقة سيادتكم على خفض إيجارات مساكنهم .

وفى الحقيقة .. إن الذى غمر المهاجرين بالسعادة ليس خفض الإيجارات، ولكنه الشعور بتقدير القيادة لموقفهم، والدور الذى تَحَمَّلوه من أجل المعركة .

وفيما يختص بتوصية المؤتمر القومى العام .. بالنسبة للتكافل الاجتماعى، أود أن أشير إلى أن الدولة لازالت تتحمل نصيباً كبيراً جداً من الأعباء الإضافية التى نتجت عن المعركة، كعمليات التهجير، والإعاشة للمستويات المختلفة من المهجرين، وسلف التجار، ونفقات الحرب المتعلقة بالظروف الراهنة... الخ .

ونحن إذ نقدر موقف وزارة الخزانة، والجهود التى تقوم بها الحكومة والأجهزة التنفيذية فى هذا الشأن، نقول : إن الموضوع أكبر من ذلك بكثير ، بمعنى أن طول مدة التهجير قد استنفدت جميع

مدخرات المهاجرين تقريباً، وقد رأينا حالات عديدة تدل على هذا، منها: بيع الأثاثات، والمصانع وغير ذلك لتسديد قيمة الإيجار، والحفاظ على مستوى معقول من المعيشة وسط الغرباء .

وفى تقديرى، أن هذا الموضوع يحتاج إلى جهد سياسى منظم. وقد زرنا مع السيد وزير الشئون الاجتماعية أكثر من موقع ، وكان يدعو بنفسه إلى التبرع، وإلى التعبئة الشعبية فى هذا المجال، لكى نتحمل – مع الحكومة – جزءاً من الأعباء الإضافية الجديدة، سداً للعجز المستمر فى البند المخصص للطوارئ نتيجة لهذه العملية .

إن التكافل الاجتماعى، يحتاج إلى أحد أمرين : إما إلى فرض رسوم، وهذا يحتاج إلى استصدار قانون، وإما إلى تعبئة سياسية وشعبية، وهذا ما يجب أن يقوم به السادة أمناء الاتحاد الاشتراكى فى جميع المحافظات، لأن الشعب لم يسهم فى المعركة بالدرجة المطلوبة . وأرى أن تكون هناك مساواة فى تحمل أعباء المعركة والمشاركة فيها .. فهناك من يستشهد أبوه أو أخوه على خط النار فى القناة .. وهناك من هم بعيدون عن ذلك ، وفى نفس الوقت لا يحسون بالمعركة لأنهم غير مدعوّين إلى تعبئة أو مشاركة فى أى جانب منها. وهؤلاء يمكنهم تحمل نصيب من الأعباء التى تتحملها الدولة فى إعاشة المهجرين .. وفى الأعباء الإضافية الجديدة .

وعلى هذا الأساس، يجب أن يشعر كل مواطن – لا يحمل السلاح – أن عليه واجباً لابد أن يؤديه. وفى اعتقادى أن الذى يقوم بهذا الدور هو الاتحاد الاشتراكى، وليس الجهاز التنفيذى. وسأعطى مثلاً بسيطاً للمقارنة بين نشاط وجهود بعض المحافظات فى هذا المجال، فقد تمكنت محافظة من المحافظات – بمجهود أعضاء الاتحاد الاشتراكى فيها – من الحصول على تبرعات قيمتها ١٠٠٥٠٠ جنيهاً. وهناك محافظة أخرى لم تجمع إلاَّ ٥٠٠ جنيهاً فقط، بالرغم من أنها على نفس المستوى العددى من السكان، وقد تتمتع بمقدرة اقتصادية أكبر، وهذا يدل على مدى المجهود الذى يُبذل فى هذا الشأن . ولذلك فإن هذه العملية تحتاج إلى تحرك التنظيم السياسى وسط الجماهير، وإلى نوع من التعبئة الشاملة من أجل المعركة، لتتمكن من إخراج توصية المؤتمر القومى الخاصة بالتكافل الاجتماعى إلى حيز الوجود .

بالنسبة لتشغيل العاطلين من المهاجرين، أود أن أقول : إن لهذه البطالة آثارها الاقتصادية والاجتماعية السيئة، لأن الفراغ يؤدى إلى السلوك غير القويم. ومن المعروف أنه فى كافة الحروب تصاحب المهاجرين ظاهرة الانحلال الخلقى والاجتماعى، وهذا ما لم يحدث لدينا – بفضل

الله وحده – مثلما حدث فى المجتمعات الأخرى التى قاست من الحروب قبلنا، ولكن الأمر يحتاج إلى علاج لهذه المشكلة. وفى اعتقادى أن مجلس الوزراء قد أصدر قراراً بتشغيل حملة الشهادات المتوسطة من المهجرين، غير أن هذه العملية تسير فى بطءٍ متناه، وأرجو أن ينصرنا الله قبل أن يعمل هؤلاء. وفى الحقيقة أن هذا الموضوع يحتاج إلى دفعة كبيرة، لتشغيل أكبر عدد ممكن من هؤلاء الخريجين .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هناك مجموعة من المحامين والمهندسين لا يتجاوز عددهم ٥٠ فرداً ممن يسمون أنفسهم بالأحرار .. أى أنهم لا يعملون فى القطاع العام أو الحكومة ، ونتيجة للعدوان وهجرة الأهالى توقفوا عن العمل .. وأصيبوا فى مصدر رزقهم. وفى اعتقادى أنه يمكن للدولة تشغيلهم فى أى مكان تخفيفاً للعبء الملقى على عاتقهم .

أمَّا فيما يتعلق بنسبة الـ ٢٠% التى تصرف مقابل تهجير الأسرة ، أود أن أضرب لحضراتكم مثلاً بسيطاً، هو أن الرجل الذى يتقاضى مرتباً يعتبر كبيراً نسبياً ويقدر بـ ٣٠ جنيهاً، يحصل على ٦ جنيهات مقابل التهجير.. مثل هذا الرجل يسكن فى السويس، أو فى الإسماعيلية بمبلغ يتراوح بين ٦ و ٨ جنيهات، ويسكن فى مواقع التهجير بحوالى ٨ جنيهات، ومعنى هذا أنه يتحمل أعباء إضافية تقدر بحوالى ١٦ جنيهاً، فى حين أنه يتقاضى مقابل ذلك –كما قلت – ٦ جنيهات فقط، الأمر الذى أدى بالضرورة إلى نفاد مدخرات هذه الأسرة نهائياً. ويمكن قياس هذا الموضوع قياساً علمياً بالرجوع إلى مدخراتها فى البنوك وفى مكاتب البريد للتأكد من صحة ذلك .

ونظراً للأعباء التى تتراكم على هؤلاء المهاجرين ، وللزيادة المستمرة فى أعباء المعيشة، أصبحت حالتهم فى منتهى السوء، وقد نوقش هذا الأمر فى أكثر من موقع، وجار دراسته ليتحول إلى أرقام، لا ندرى ما إذا كانت وزارة الخزانة ستتحملها أم لا . لذلك أرى أنه لو سرنا فى طريق التكافل الاجتماعى سيراً سليماً ، وقمنا بتعبئة كافة القوى الموجودة ، لأمكننا توفير مبالغ كثيرة نستطيع بها مواجهة الأعباء الإضافية الجديدة .

أما من ناحية الشركات الموجودة فى السويس والإسماعيلية، فتعلمون سيادتكم، أنه لظروف خارجة عن إرادتنا، أصيبت شركات السماد، والسويس لتصنيع البترول، والنصر للبترول نتيجة للعدوان الغادر الذى شنته إسرائيل فى ٢٤ و ٢٦ من أكتوبر ٦٨/٦٧ ، الأمر الذى أدى إلى عدم تحقيق الأرباح التى كانت تحققها هذه الشركات من قبل. وهناك تساؤلات من العمال تدور حول

صرف العلاوات والأرباح عن هذا العام – مثلما حدث فى العام السابق – وأعتقد أن تقدير ذلك مَرَدَّه إلى سيادة الرئيس .. وإلى تقدير كافة القيادات المسئولة .

هذا ما أردت أن أعرضه على حضراتكم ، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هُوَّ بالنسبه لمشاكل المهجرين، احنا فى كل جلسة فى مجلس الوزراء بنبتدى ببحث هذا الموضوع، يعنى فى كل انعقاد بنبحث فى هذا الموضوع .

الحقيقة بالنسبة للتكافل، هُوّ الضرايب الجديدة .. مافيش إمكانية ان البلد تتحمل أى ضرايب جديدة، حتى ان احنا لَمَّا عملنا قانون الدمغة ده، كان مفروض حيجيب ١٠ مليون جنيه ، واضطرينا نتراجع فى هذا القانون – بعد كده – ومانطبقوش، لأن الحقيقة، ارتفعت الأسعار مرتين، وفرضت ضرايب على حاجات كثير.. سجاير، ودفاع... إلى آخره.. فأنا فى رأيى، يعنى الناس ماحدِّش مستعد يدفع ضريبة مليم تانى .. يعنى وصلوا إلى الآخر. وده السبب اللى دعانا إلى أن نبحث فى تخفيض الأسعار ، وكنا نرجو ان احنا نصل إلى خطوة فى هذا الموضوع .. وصلنا للعمل اللى حصل، وهو أقل مما كنا نريد. فإذاً بالنسبة للضرايب، لن نستطيع ان احنا نفرض أى ضرايب .. ولا فى الميزانية اللى جاية .. لن نستطيع، ووزير الخزانة يعلم أننا لن نفرض فيها أى ضرايب، رغم أن ميزانية القوات المسلحة ارتفعت جداً، ولابد – الحقيقة – فى هذه الفترة ان احنا نعمل هذا العمل .

بالنسبة للنقطة الثانية.. اللى هِىَّ خاصة بالعاطلين: احنا كنا طلبنا فى مجلس الوزراء ان خريجى المدارس المتوسطة، والثانوية الصناعية، يتعينوا على طول، وحنسمع دلوقت :

أولاً : بالنسبة للمهجرين اللى بياخدوا ٩ جنيه .. وفيه بياخدوا ١٢، واحنا فى الجلسة اللى فاتت قررنا مساواة دُولْ بِدُولْ، بالإضافة إلى تخفيض الإيجارات بالنسبة للمساكن .

بالنسبة للموظفين اللى موجودين فى السويس والإسماعيلية ومهجرين، احنا رَأْيِنَا ننقلهم خالص. إن أى موظف بيتنقل، يعنى مافيش داعى نخليه مهجر- زى موظفين وزارة التربية والتعليم- ليه نخليه مُهَجَّر؟ وبعد ما تعود الأوضاع، نقدر ننقل الموظفين تانى إلى هذه المناطق، وبهذا مايبقاش مهجر، يبقى اتنقل القاهرة .. اتنقل سوهاج .. اتنقل أى بلد. فالبنسبة للموظفين نقدر نحل العملية بهذا الشكل .

أما بالنسبة لشركات السويس، نشوف الدكتور عزيز يبحث الموضوع .

الأخ بدوى .

السيد / حافظ على بدوى :

بالنسبة لموضوع الاهتمام بأبناء القناة ، أود أن أشير إلى أنه تنفيذاً للقرار الأول الذى صدر عن عن اللجنة الدائمة للشئون الداخلية – المنبثقة عن اللجنة المركزية – قد قمنا بتجميع كافة مشاكل أبناء القناة، سواء كانت مشاكل مادية أو غير ذلك. وفيما يختص بموضوع التشغيل الذى أثاره الأخ فاروق متولى ، فإن هؤلاء العاطلين ينقسمون إلى فئات أربع :

الفئة الأولى : هم حملة الشهادات المتوسطة .. كالثانوية الفنية، والثانوية الزراعية، ودبلومى الصناعة والتجارة .

الفئة الثانية : هم حملة الثانوية العامة .

الفئة الثالثة : وهم المحامون والمهندسون – من أصحاب الشهادات – الذين لا يعملون فى الوظائف، وإنما يعملون فى الأعمال الحرة .

الفئة الرابعة : وهم الحرفيون .. الذين كانوا يعملون فى حرف مختلفة بمدن القناة .

أمَّا بالنسبة للفئة الأولى : فقد صدر قرار مجلس الوزراء بأن يكون لهؤلاء الأولوية فى التعيين حتى دفعة ١٩٦٨، حتى على خريجى سنة ١٩٦٦/٦٥، ونحن فى سبيل الإجراءات النهائية لإتمام هذا التعيين بالاتفاق مع وزارة العمل .

أمَّا فيما يختص بالمحامين .. وعددهم قليل – كما ذكر الزميل فاروق متولى – فقد بدأت وزارة الشئون الاجتماعية اتصالاتها فى هذا الشهر بالذات لتشغيلهم فى مكاتب كبار المحامين بالقاهرة. وإذا لم نتمكن من ذلك، فسنعرض أمر تشغيلهم فى الشركات والمؤسسات، لأنهم يحصلون على مساعدات بسيطة من النقابات التى ينتمون إليها. وقد وعدنى اليوم الأستاذ إبراهيم الفار – الذى يعمل بشركة للمقاولات – بأنه سيعين ٣ من المهندسين، وطلب منى أسماءهم، وسأطلبهم مساء اليوم من الأخ فاروق متولى .

أمَّا فيما يتعلق بالحرفيين : ففى الحقيقة، إنه يجب أن نذكر للسادة المحافظين جهودهم المشكورة فى هذا الشأن، لأن جميع الحرفيين أو معظمهم – الموجودين فى المعسكرات – يقوم السادة

المحافظون بتشغيلهم قدر الإمكان .

أما من حيث علاوة التهجير – فكما أوضح السيد الرئيس – هذا الموضوع يُدْرَس واقعياً وميدانياً فى الوقت الحاضر .

وبالنسبة للتبرعات، فالواقع أن جميع الإخوة أعضاء التنظيم السياسى – الذين اتصلنا بهم – وخاصة السادة المحافظين قد قاموا بجهود مشكورة فى ذلك، وكل ما نرجوه أن يزداد هذا الجهد، لأنه فوق أنه معاونة مادية يعتبر أيضاً تعبئة للمعركة التى نعيشها .

السيد / الرئيس :

بمناسبة الكلام عن السويس وخط النار، هو احنا لازم الحقيقة بنعتبر – فى المرحلة الجاية –جميع المحافظات فى خط النار، مش السويس بس .

بالنسبة للسادة الأمناء – وبالذات إخواننا بتوع الصعيد – أنا قلت مرة هذا الكلام .. وباقول لكم تانى : احنا مش حنقدر نفتت الجيش .. ونبعته هنا وهنا .. زى اليهود ماهم عايزين. ويحتمل جداً أن توجه ضربات إلى محافظات فى الصعيد .. خصوصاً ان فيه عمليات إبْتَدِت فى داخل سيناء .. ومن الأسبوع الجاى يمكن أيضاً حتكتر هذه العمليات، فاحنا كنا اتكلمنا فى اللجنة التنفيذية العليا على أساس فى المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا – بالذات – لازم تعملوا جيش شعبى .. والأسلحة موجودة، وعندكم ناس متعلمين على ضرب النار، والعملية عايزة تدريب قليل يعنى. الحقيقة احنا بِنْكَوِّنْ وحدات، وكل ما تتكوِّن حنبعت، لكن الغرض هو تفتيت الجيش.. لا نستطيع ان احنا نفتت الجيش .. ونفرقه على كل المحافظات .

النهارده الإسرائيليين عندهم حوالى ٩٠ هيلوكبتر ، وبيقدروا بهذا انهم يوصلوا إلى أى حتة فى البلد، والحقيقة لازم نكون مستعدين لمواجهة هذا. طبعاً هُمَّ هدفهم ان احنا نفرق الجيش، وإذا فرقنا الجيش لن يُدَرَّب .. ولن نستطيع ان احنا – الحقيقة – ننتقل من الدفاع إلى الهجوم .

احنا بنعمل دلوقت كتائب.. هى كتائب الدفاع .. وهى اللى حدت العمليات الأساسية، عملنا حوالى ٣٠ كتيبة، من أيام عملية نجع حمادى لغاية النهارده، وكل شهر حننشئ عدد من الكتايب. والجيش تولى مسئولية حاجات كتيرة جداً، ولكن حراسة الكبارى والقناطر تم بهذه الكتائب .. مش بالجيش العامل أصلاً .. اللى احنا بنجهزه لتحرير الأرض . لكن مانقدرش نبعته فى قنا وسوهاج ونجع حمادى، وللمدن والحتت دى .. مااقدرش أبعت كتايب لِسَّه. فهنا لازم نعتمد على الجيش الشعبى، والاتحاد الاشتراكى فى هذا هو اللى لازم يزكى الناس، بالاتفاق مع المحافظين ومع وزير الحكم المحلى .

لكن أنا باقول : إن العملية دى مهمة جداً، وإلاَّ حتيجى يوم تلاقى عندك اليهود جايين نازلين لك فى سوهاج .. ومافيش جيش عامل، حتعمل إيه؟.. حتطلبونا بالتليفون من هناك وتقولوا: إلحقونا.. عاملين خطة نلحقكم .. احنا عاملين خطط علشان نلحقكم .. فيه قوات جاهزة علشان أى حتة بيروحوا فيها اليهود .. إذا ادِّيتونا خبر ، يعنى بعد أقل وقت ممكن بيكون عندكم قوات صاعقة من

القوات المسلحة موجودة .. أو قوات مظلات. فأول حاجة لازم تدونا خبر بأسرع وقت ممكن، علشان الدقايق هنا لها حساب .

العملية التانية : الحقيقة لغاية ما توصل القوات لازم تصمدوا .. وتقفوا .. ويكون فيه ناس موجودين، وخاصة بالنسبة للمحافظات وبالنسبة للمراكز .

انتم اجتمعتم النهارده .. لكن أنا – الحقيقة – كان فى مخى ان أنا اتكلم فى هذا الموضوع علشان نبين أهمية العملية، ونقول لكم ليه مابنبعتش جيش .. الحقيقة إن هدف إسرائيل من هذه العملية .. ويمكن تعملها علشان نفرق الجيش ونوزعه. وهذا لا يمكن عمله، لأن نُص الجيش النهارده بيتدرب.. ونُص الجيش فى المواقع الدفاعية .

السيد / فريد زكى حشيش :

سأتكلم فى موضوع إيجارات المساكن التى يشغلها المهجرون، فقد استطعنا فى القليوبية حل جميع المشاكل فيما عدا هذه المشكلة .

ولقد استطاع السيد عبد المحسن أبو النور – بقرار ثورى – أن يواجه جمود القانون بالنسبة لتحديد إيجارات الفيلات والمساكن التعاونية ، المنشأة فى الجزء البحرى من مدينة بنها ، ويشغل هذه المساكن حوالى ٣٠٠٠ مهاجر .

وفى بداية عملية التهجير بدا أنهم قادرون على دفع الإيجارات التى قُدِّرَت لهذه المساكن، ثم تبين أن هذا فوق طاقتهم، وبدأ أصحاب المساكن يقيمون الدعاوى ضد السكان، ويتخذوا إجراءات طردهم ، إلاَّ أن السيد عبد المحسن أبو النور واجه هذه المشكلة عن طريق اعتماد مالى، غطينا به ٢٥%

من إيجارات المساكن. وقد فوجئنا بنفاد هذا الاعتماد، وأوضحت وزارة الإدارة المحلية أنها غير مسئولة عن تدبير مزيد من المال لهذا الغرض .

والحقيقة أن هذه مشكلة كبيرة تمس ٣٠٠٠ مواطن، ولا يمكن أن نعتمد باستمرار على وزارة الإدارة المحلية لتدبير المال اللازم لحل هذه المشكلة.

ومن ناحية أخرى ، فإن ملاك المساكن من ذوى الدخول المحدودة، وإذا أقنعناهم بالتنازل عن إيجار شهر أو شهرين، فلا يمكن أن نقنعهم بالتنازل عن هذه الإيجارات لمدد طويلة .

وإنى أرى إيقاف سريان الفوائد على القروض التى حصل عليها أصحاب المساكن، مدة وجود المهاجرين بها، لأنها تصل إلى ١٢٨ جنيهاً سنوياً بالنسبة للمسكن الواحد، وبطبيعة الحال دخلت هذه الفوائد فى حساب القيمة الإيجارية، وكان لها الأثر فى رفعها .

وإذا أُخِذَ بهذا الرأى – ونُفِّذ بإجراء ثورى – فإنه يسهم فى حل المشكلة، ولن يحتاج الأمر بعد ذلك إلى اعتماد مزيد من المال من وزارة الإدارة المحلية للتخفيف عن شاغلى هذه المساكن من المهاجرين .

السيد / الرئيس :

وهل إيقاف الفوائد إجراء ثورى؟

السيد / فريد زكى حشيش :

إيقاف الفوائد يحل المشكلة .

السيد / الرئيس :

هل ده إجراء ثورى يعنى؟

السيد / فريد زكى حشيش :

إنه إجراء يحتاج إلى قانون .

السيد / الرئيس :

أنا باتكلم على مقياس الثورية، يعنى هل ده إجراء ثورى؟

السيد / فريد زكى حشيش :

هو إجراء ثورى باعتباره يحل مشكلة .

السيد / الرئيس :

يعنى حل طيب .. أنا عندى إجراء ثورى آخر. انت اللى لَمِّيتُه ٥٠٠ جنيه .. ولاّ لميت أكثر؟

السيد / فريد زكى حشيش :

لأ طبعاً، لست أنا الذى جمعت تبرعات ٥٠٠ جنيه. لقد جمعنا حتى الآن ٤٠ ألف جنيه .

السيد / الرئيس :

كم فيللا؟

السيد / فريد زكى حشيش :

٣٨٠ فيللا .

السيد / الرئيس :

طيب، ممكن تعمل تكافل وتجمع تبرعات، وتعمل إجراء ثورى محلى، بدل ما تطلب منى أنا أعمل لك إجراء ثورى، فأنا باطلب منك تعمل إجراء ثورى، وتجيب فاروق السيد يعمل لك تعبئة .. وتجمع تبرعات، وتدفع لهم الـ ٢٥% .

السيد / فريد زكى حشيش :

لا مانع .

السيد / الرئيس :

اتفقنا. وإذا كنت عايز مبلغ بسيط بِنِدِّيك، يعنى إذا مالمتش الفلوس كلها. الفلوس كلها تطلع كام ، ٢٠ ألف جنيه ؟

السيد / فريد زكى حشيش :

٧٠٠٠ جنيه كل ٦ شهور .

السيد / الرئيس :

يعنى فى السنة ١٤٠٠٠ جنيه، نِدِّيك ٤ آلاف [جنيه] .. وِلِمّ ١٠ آلاف [جنيه] . إدِّى له ٤ آلاف [جنيه] .

السيد / وزير الشئون الاجتماعية :

هذه المشكلة عرضت أمس فقط، واتضح أن المطلوب هو ٩ آلاف جنيهاً فى السنة. ونظراً لأن الفترة الباقية من السنة هى ٤ أشهر فقط – أى ثلث السنة – فإن المبلغ المطلوب الآن هو ٣ آلاف جنيهاً فقط ، واتفقنا على تدبيره، ولم يكن الأخ فريد موجوداً .

وكل ما نرجوه مزيداً من المساهمة فى تحمل جانب من هذا المبلغ . والحقيقة أن محافظة القليوبية تسهم بجهد مشكور، إلاَّ أننا نرجو مزيداً من الجهد، ونرجو أن تحذو جميع المحافظات حذو محافظة الغربية التى استطاعت جمع تبرعات تعادل ٢٥% مما جمعته محافظات الجمهورية كلها .

السيد / الرئيس :

المحافظة .. وَلاّ الاتحاد الاشتراكى اللى جَمَع ؟

السيد / وزير الشئون الاجتماعية :

محافظة الغربية .

السيد / الرئيس :

قصدى المحافظ .. وَلاّ الاتحاد الاشتراكى ؟

السيد / وزير الشئون الاجتماعية :

المحافظ والاتحاد الاشتراكى .

السيد / وزير الإسكان :

فيما يتعلق بالمساكن موضوع المناقشة، قيل إنه لم تراع العدالة فى تحديد قيمتها الإيجارية. ونحن نبحث فى الوقت الحاضر بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكى عن مخرج لإعادة التقدير، حتى نصل إلى القيمة الإيجارية الصحيحة .

السيد / الرئيس :

هو مش عايز إعادة تقدير، مافيش داعى يعنى نظلم الناس اللى هم أصحاب البيوت، إذا كان الناس دول دخلهم محدود .. يعنى بِنْلِمّ مبلغ .. واحنا ندفع مبلغ، وندى الـ ٢٥% .. متهيألى ده بيحل الموضوع .

السيد / وزير الشئون الاجتماعية :

فهمت من المسئولين أن مدة الطعن فى قرارات لجنة الإيجارات قد انتهت، وأصبحت القرارات نهائية .

السيد / مشهور أحمد مشهور :

أود أن أقول : إن هذه المساكن مملوكة للجمعية التعاونية لموظفى المحافظة، ومنهم مدير الإسكان والموظفين المشرفين على تقدير الإيجارات، ولذلك فإنه عند تحديد القيمة الإيجارية قدر مبلغ ٧ جنيهات للمتر، مع أن قيمته الحقيقية لا تزيد على جنيه واحد، باعتبار أن هذه المساكن أقيمت على أرض زراعية بعيدة جداً عن المدينة ، ومن هنا فإن الإيجار الذى حدد بواسطة اللجنة يعتبر مغالى

فيه كما قال السيد الوزير. وقد أعد السيد المحافظ مذكرة بهذا المعنى، لأن اللجنة التى حددت هذه الإيجارات إنما حددتها لصالح أعضائها، ولا يمكن لأى شخص أن يستأجر هذه المساكن إلاَّ المهاجرين، وقد ظلت مدة طويلة بلا سكان إلى أن اضطررنا لشغلها بهم .

وفى بداية المشكلة كنا قادرين على الإسهام فى التخفيف عن المهاجرين الذين يقيمون بهذه المساكن، ولكن الموقف اختلف اليوم، كما أن المهاجرين غير قادرين حالياً على تحمل نسبة ٧٥% من الإيجار، إذا تحملت الدولة ٢٥% منها .

وأرى ضرورة إعادة تقدير هذه المساكن، لأنها مغالى فيها جداً، أو التخفيف عن السكان فى تحمل نسبة ٥٠% من الإيجارات، بدلاً من ٢٥% .

السيد / الرئيس :

متهيألى ان احنا اتكلمنا فى هذا الموضوع، وهو عايز ٢٥% ، وبنحل الموضوع على هذا الأساس، وبعدين بنشوف إيه الموضوع، لأنه كل واحد بيبقى له وجهات نظر .. ده بيقول فات ميعاد الطعن ، وانت بتقول : لأ .. الإيجار مُغَالَى فيه.. وده بيقول : سعر الأرض جنيه وقَدَّرُوه على ٧ جنيه .. فاحنا طبعاً هنا مااحناش محكمة، يعنى العملية بتدخل فى وجهات نظر، بنحوِّل على طول على وزير الشئون الاجتماعية [علشان] يبحث الموضوع .. وابحثوه معاه ، لأن مانقدرش إذا تعددت الآراء ان احنا نصدر حُكْم .

السيد / مشهور أحمد مشهور :

يمكن أن يعالج هذا الموضوع عن طريق قرار سيادتكم الخاص بالإسكان، بمعنى أن ينظر فيما إذا كانت هذه المساكن تدخل فى الإسكان المتوسط أو فوق المتوسط، ويطبق هذا على مساكن الجمعيات التعاونية أيضاً .

السيد / الرئيس :

يُبْحَثْ الموضوع .. يعنى مااقدرش أقول : آه .

السيد / فهمى منصور يوسف :

بعد لقائنا مع سيادتكم فى الاجتماع السابق للجنة المركزية، وما سمعته من حديث يخص تحركات إسرائيل، ومحاولاتها شراء طائرات هيلوكبتر من إيطاليا وغيرها. الحقيقة أن هذا الموضوع أثار انتباهى، وبعد سفرى إلى محافظة سوهاج قابلت المستشار العسكرى للمحافظة، ونبهته إلى نقطة أعتقد أن لها أهميتها بالنسبة للوضع العسكرى ، وهى أن هناك بعض المنافذ عبر البحر الأحمر إلى وادى النيل فى مناطقنا ، وقد علمت من بعض الذين زاروا هذه الأماكن أنه يمكن للسيارات والدبابات أن تنتقل من ساحل البحر إلى مسافة ٤ أو ٥ كيلو مترات قرب وادى النيل .

وبعد أن نبهت المستشار العسكرى إلى هذه النقطة، قام هو ورجاله بالمرور مع بعض إخواننا من الاتحاد الاشتراكى، وتفقدوا بعض هذه المواقع .

وفى الجلسة السرية التى عقدها مجلس الأمة، بمناسبة إلقاء بيان السيد الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية ، وجهت إلى سيادته سؤالاً فى هذا الموضوع، وهو : هل تم حصر الوصلات العرضية بين ساحل البحر الأحمر ووادى النيل ، خصوصاً فى مناطق الصعيد؟ فرد السيد الوزير بما معناه : إن هذه المنافذ معروفة، إنما العبرة أنه إذا حدث هجوم من هذه المناطق فسيكون بالإسقاط، وأنه إذا كان هناك إسقاط فربما لا يكون فى هذه المناطق، وإنما فى أى بقعة من الجمهورية .

والحقيقة أننى لم أناقش السيد الوزير فى رَدِّه، ولكن الواقع أن هذا الرد لم يقنعنى تماماً، على أساس أن عملية الإسقاط – فى تقديرى الشخصى – إذا كانت فى وادى النيل، فربما تجد انتباهاً سريعاً لها، أما إذا تمت على مسافة ٥ كيلو مترات داخل الجبل وبعيداً عن الجماهير – سواء كان ذلك ليلاً أو نهاراً – فربما يحدث تسلل بالطائرات ، وقد لا يكتشفها الرادار لأنها تطير على ارتفاع بسيط. وقد يستعمل العدو سيارة جيب إلى أن يصل إلى مسافة ٥ كيلو مترات، ثم يختفى فى مغارة إلى أن يسود الظلام، ليقوم بعملية تخريب – بأى صورة من الصور – ولو فى أى نجع من النجوع، مما يسبب بلبلة لدى الجماهير .

وفى تقديرى أن هذا الأمر يحتاج إلى وجود نقط مراقبة – مستعدة استعداداً كافياً – على ساحل البحر الأحمر .

ولاشك أن الجيش الشعبى سيكون له أثره، وستزيد فعاليته بعد الإيضاحات التى قدمتموها سيادتكم . ولما كان ذلك سيحتاج إلى المال، وقد رأيتم سيادتكم عدم فرض ضرائب جديدة ، لأن

الجماهير لا تحتمل المزيد من الأعباء – وهذا تقدير كريم من سيادتكم لأحاسيس الناس – فلدى اقتراح يسهم فى زيادة الموارد، وفى نفس الوقت لا يثقل على المواطنين، وهو أن ٨٠% أو ٩٠% من الإيصالات التى تعطى مقابل سداد إيجارات المساكن والأراضى الزراعية لا توضع عليها طوابع الدمغة المقررة طبقاً للقانون، وأرى أن تتولى وزارة الخزانة طبع هذه الإيصالات مدموغة، وعرضها للبيع فى مكاتب البريد، على أن يخصص الإيراد الناتج من هذا السبيل للجيش الشعبى .

وهناك موضوع آخر – عاهدت نفسى أن أثيره أمام سيادتكم – فبعد أن استمعنا فى مجلس الأمة اليوم إلى بيان الدكتور عزيز صدقى – وزير الصناعة – وما تضمنه من صورة مشرفة بالنسبة للبترول، أبلغت هذه الأخبار الطيبة لإخوانى هنا، فسعدوا جميعاً بها، ورأوا أن هذه فرصة مواتية لخفض أسعار الكيروسين، ولو بنسبة بسيطة، وإذا تم ذلك فسيكون له أثره المعنوى فى نفوس الجماهير، والأمر متروك لسيادتكم، وشكراً .

السيد / الرئيس :

تخفيض الجاز قرش تعريفة يمكن يكلفنا حوالى ٣ ملايين جنيه، واحنا النهارده عايزين فلوس، يعنى بعد مايمشوا اليهود نقدر نعيد النظر. كان موجود قدامنا كل الكلام ده – من الصابون ، والجاز ، والسمن ، والشاى ، والزيت – لكن الحقيقة احنا عايزين النهارده هذه الفلوس .. وفى حاجة الحقيقة إليها. لأن إذا خفضنا، يبقى مش حَنِدِّى فلوس للجيش .. وحنوقف حاجات فى الخدمات، أو فى خطة التنمية .

أنا رأيى الحقيقة موضوع الأسعار ده – من هذه الناحية – يبقى بعدين. كمان دلوقت احنا عندنا برضه مشاكل فى السويس، والحقيقة أنا معتبر ان معمل التكرير فى السويس ده مفقود .. ضايع يعنى، أول حتى ماحنبتدى عمليات، حيخلَّصو عليه.. ودى عملية بتتعبنا ، على أساس أننا حنعتمد أساساً على مصنع إسكندرية بس. والبوتاجاز انتم شايفين بيحطوا نُص الأنبوبة بس، لأن الإنتاج من البوتاجاز مش كفاية، ولو إنى أظن إنه حصل استيراد .. يعنى استوردنا بوتاجاز. فالعملية الحقيقة هُمَّ كانوا منتظرين ان احنا نقع اقتصادياً خالص. فيه ناس كتيرة مستغربة ان احنا ماوقعناش لغاية النهارده ، فمانقدرش نخفض القرش بتاع الكيروسين .

بالنسبة للصعيد ، يعنى هم اليهود يعرفوا ان الصعيد مافيهش رادار .. فى الصعيد ماعندناش رادار

مابين بنى سويف وأسوان، ولهذا فعملية الدخول على المنطقة دى سهل، لأنه بيقدر يدخل من غير الرادار مايشوفه. الحقيقة احنا عاملين دلوقت ملاحظة بالنظر على ساحل البحر الأحمر، والخطة قريب حتوصل للقصير. هُمَّ دلوقت نزلوا إلى جنوب الغردقة .. والعملية بالنظر، يعنى الهيلوكبتر اللى جت نجع حمادى بلغونا عليها الحقيقة .. بس جه التبليغ متأخر .. بلغونا من البحر الأحمر، فجه التبليغ متأخر. احنا بِنْحَسِّن .. عايزين نحسن المواصلات، بحيث إن التبليغ يكون سريع .

عملية إنزال دبابات ممكن يعنى، لكن أنا باعتبرها عملية صعبة قوى، لأن هم مش عايزين دبابات علشان ييجوا لكم فى سوهاج . وبعدين عملية انه ينزل من الهيلوكبتر على بعد ٥ كيلو، هو ده الوضع العسكرى الصحيح، ماحينزلش عندك فى المدينة .. ينزل على بعد ٥ كيلو فى حتة آمنة – مافيهاش أسلاك – وبعدين بيمشى الـ ٥ كيلو .. هُوَّ ده الوضع الطبيعى، علشان مناطق الاقتراب. انتم والله لو تنظموا برضه مع القوات المسلحة – لأن القوات المسلحة عليها عبء كبير جداً – انكم تحطوا وتدربوا الناس ازاى يقعدوا يعملوا دوريات أو نقط ملاحظة .. من عندكم من الاتحاد الاشتراكى، وتختبروا الشبان فى هذه العمليات، ويقدروا بهذا يبقى نوع من الارتباط، ماانت بتعبأ إزاى وتجند .. إلاَّ إذا اختبرت .

بالنسبة لموضوع الإيصالات، احنا برضه مش عايزين نِعَقّد على الناس .. يعنى الناس كفرانة فى حاجات كتير .. عايزين نحل العقد، يعنى حنطبع ونقول : ده بس اللى بيستعمل .. وبعدين ماتلاقيش الدفاتر فى السوق .. وبعدين الناس ماتلاقيش تكتب إيصالات. احنا الحقيقة ماشيين .. بنبحث دلوقت تسهيل الأمور، فيعنى بندقق فى وضع طابع الدمغة .. يعنى مش عايزين إجراء تقييدى آخر. احنا عايزين نخفف – الحقيقة – من الإجراءات التقييدية .. وأنا رأيى ان إخواننا هنا اللى بيشتغلوا فى القانون والمحامين بيقولوا لنا إيه القيود الموجودة .. واللى معقدة الدنيا بالنسبة لكل فرع من الفروع، علشان عايزين نشيل هذه القيود، يعنى اللى عايز يِطَلَّع رخصة بيعمل إيه؟.. تلاقى مثلاً ٢٠ خطوة، عايزين نخليهم خطوتين، اللى عايز يبنى بيعمل إيه وإيه ؟ فيه حاجات كده اتراكمت. احنا دلوقت بنبحث فى الحكومة على أساس ان احنا نقلل كل هذه القيود .

ندخل بقى فى الموضوع الأساسى اللى فى جدول الأعمال .. احنا أخدنا ساعة وربع. اتفضل .. السيد أنور السادات .

السيد / أنور السادات :

بسم الله . السيد الرئيس .. السادة أعضاء اللجنة المركزية، لقد كان من الطبيعى أن تبدأ لجنتكم السياسية – فى أول تقرير لها يُرفع إلى اللجنة المركزية – بعرض عام لمراحل النضال السياسى والعسكرى التى تمت حتى الآن، على طريق إزالة آثار العدوان، ثم لتقييم ماتم إنجازه حتى الآن من هذه المراحل. إلاَّ أن الاجتماعات المتوالية التى جرت فى القاهرة خلال شهر يناير الماضى – سواء منها ذات الطابع الوطنى، أو العربى، أو الدولى – قد أتاحت لنا .. ولجماهير الشعب معنا .. أن تستمع إلى قائد النضال وهو يعرض لمراحل هذا النضال .. استمعت إليه وهو يحدد الأبعاد، ويرسم المسئوليات، ويكشف عن الحقائق، ويعمق المفاهيم، ويؤكد المواقف المبدئية التى لا يمكن أن نحيد عنها فى نضالنا المشروع من أجل تحرير الأرض وإحراز النصر .

من مجموع هذه الكلمات والأحاديث التى ألقاها القائد فى افتتاح مجلس الأمة ، وفى المؤتمر العالمى الثانى لنصرة الشعوب العربية، وفى المؤتمر العام الرابع للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب، ثم فى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى، تتكامل الصورة أمامنا .. كما تتكامل أمام الأصدقاء والأعداء .

وكل ما تستطيع لجنتكم أن تؤكد عليه – فى هذا المقام – هو أن العمل الكبير الذى يجرى فى الجمهورية العربية المتحدة .. فى إعادة بناء القوات المسلحة، إنما يجرى بكل الطاقات والقدرات التى تقربنا بخطى ثابتة وسريعة إلى الدخول فى مرحلة التحرير .

وقد أثبت تحركنا السياسى على كل الجبهات فاعليته وإيجابيته، وقد كان لقبولنا قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ – رغم ما فيه من قصور – وانفتاحنا على الخارج، والحوار الواسع الذى أجريناه – والذى لم يتوقف منذ العدوان – مع كل القوى العالمية، ورغم اختلاف نظرتها ومواقفها بالنسبة للنزاع العربى الإسرائيلى، كان لكل ذلك أثره الكبير فى تحول ملموس فى الرأى العام العالمى .. يتعين علينا أن ندفع به إلى المزيد .

وفى مجال التحرك السياسى، ترى لجنتكم أن تشير بشىء من التفصيل إلى المؤتمر العالمى الثانى لنصرة الشعوب العربية .. الذى عقد فى القاهرة، خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ يناير، والذى خصصت له اللجنة كثيراً من وقتها وجهدها طوال الأسبوعين الماضيين نظراً لأن أمين اللجنة رأس وفد الجمهورية العربية المتحدة فيه، كما انْتُخِبَ رئيساً للمؤتمر، وشارك فى أعماله عدد من أعضاء اللجنة .

لقد حقق المؤتمر نجاحاً كبيراً فى تحقيق الغرض الذى عقد من أجله إذ لقيت قضية الشعب العربى مساندة ضخمة من كافة الوفود الأجنبية – التى شاركت فى المؤتمر – سواء فى ذلك استنكار العدوان والمطالبة بإزالة آثاره، أو دعم المقاومة الفلسطينية وتأكيد شرعيتها.ولقد ساعد على نجاح المؤتمر عدة أسباب ، أظهرها ما يلى :

أولاً : الوضوح والصراحة التى تميزت بها المناقشات التى دارت – فى المؤتمر ولجانه – حول تحليل العدوان، وتقصى أسبابه، ووضعه فى موضعه الصحيح، باعتباره عملاً تآمرياً من جانب القوى الإمبريالية ضد حركة التحرير والتقدم فى الوطن العربى، والتى تقودها الجمهورية العربية المتحدة .

ثانياً : كان خطاب السيد الرئيس .. والأسئلة التى طرحها على المؤتمر، أساساً صالحاً لتوضيح الحق العربى فى النزاع العربى – الإسرائيلى، وبيان مدى ارتباط القضية العربية بقضايا التحرير والسلم العالمى، ومدى الصلة الوثيقة بين السياسة الإسرائيلية والاستعمار العالمى، وحلقاته العنصرية والاستيطانية فى العالم كله .

ثالثاً : كان موقف الجمهورية العربية المتحدة من قرار مجلس الأمن – الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ – وعدم رفضها له، ومطالبتها بتنفيذه ، سبباً مَكَّن المناصرين للقضايا العربية، وخاصةً فى البلاد

الغربية، من أن يجدوا سنداً عاونهم كثيراً – على حد قولهم – فى شرح الحق العربى ، وتوضيحه أمام الجماهير فى بلادهم، على نحو أحدث تحولات واضحة فى الرأى العام فى بلاد غرب أوروبا .

على أن الملاحظة الجديرة بالاعتبار، هى أنه بالرغم من حديث الرئيس فى جلسة افتتاح مجلس الأمة.. وبالرغم من تسليم كافة الوفود الأجنبية بعدم وجود تناقض بين المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن وبين دعم العمل الفدائى الفلسطينى.. فقد كان جهد غالبية الوفود العربية يكاد يكون مخصصاً لافتعال تناقض بين الأمرين، وكان أظهرها فى ذلك جهد الوفد السورى. وقد وصل إلى علم اللجنة أن رئيس الوفد السورى قد اتصل بوفد الاتحاد السوفييتى –فى المؤتمر– وقال لأعضائه إنه فَضَّل المناقشة معهم لإقناعهم برفض قرار مجلس الأمن، حتى يقنعوا وفد الجمهورية العربية المتحدة بوجهة نظره. ذلك رغم أنه فى الاجتماع التمهيدى الذى عقده أمين اللجنة السياسية مع رئيس وفد الجمهورية العربية السورية.. وبعض أعضاء اللجنة، مع رؤساء وأعضاء الوفود العربية قبل انعقاد المؤتمر .. لم يهاجم موقف الجمهورية بالنسبة لقرار مجلس الأمن ، بل قال إنه يقدر موقفها،

ويعرف تماماً أنه موقف تكتيكى لكسب عدة مسائل .. منها الوقت، واستكمال التسليح، وكسب الرأى العام الأوروبى .

إذاً كانت هذه هى بعض الإنطباعات عن المؤتمر، فإن اللجنة الآن فى سبيل إعداد تقييم وتحليل كاملين لأعمال هذا المؤتمر ، ثم لأعمال المؤتمر العام الرابع للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب – الذى عُقد فى القاهرة فى الفترة من ٢٩ يناير إلى أول فبراير سنة ١٩٦٩– وقد كلفت اثنين من أعضائهما بإعداد تقريرين مفصلين عن كل من هذين المؤتمرين .

وسترسم اللجنة بعد دراسة هذين التقريرين أسلوب متابعة القرارات السياسية التى صدرت عنهما، والأسلوب الملائم لنشر وتعميم ما صدر عنها من قرارات، وتوصيات، ودراسات، وأبحاث، وذلك على النطاقين الداخلى والخارجى، نظراً لأهمية ما أُثير فيهما، ولأهمية الشخصيات التى اشتركت فيهما . وسيجرى التنسيق فى هذا الشأن بين اللجنة والهيئات المسئولة عن المؤتمرين، ووزارة الخارجية، ووزارة الإرشاد، والتنظيمات الشعبية التى يمكن أن تفيد فى هذا المجال .

وقد تم خلال انعقاد المؤتمرين المذكورين عدد من اللقاءات بين أمين اللجنة والشخصيات الهامة التى اشتركت فيهما .. جرى فيها تبادل الرأى حول القضايا المشتركة، وحول تنمية الروابط بين الاتحاد الاشتراكى والمنظمات السياسية والتنظيمية. وقد وُجِّهَت إلى اللجنة السياسية خلال هذه الاجتماعات

عدد من الدعوات من كل من : ألمانيا الديمقراطية، وبولندا، والمجر، وبلغاريا، لتبادل الخبرة بين أعضاء اللجنة السياسية فى اللجنة المركزية وأقرانهم فى اللجان السياسية فى الأحزاب القائمة فى هذه البلاد .

على أن الكلام عن هذه المؤتمرات يثير قضية هامة .. وهى قضية التنسيق بين جميع الجهات المشتركة فى النشاط الخارجى – سواء كانت رسمية أو شعبية – إذ أن ترشيد عمل هذه الجهات وإيجاد علاقات الصلة بينها، والتنسيق بين أوجه نشاطها، والإفادة من هذا النشاط إلى أقصى حد .. وبأقصى كفاءة .. وبتعاون كامل، قد أصبحت مسألة ملحة وعاجلة .

ولا حاجة للتدليل على مدى النقص والقصور فى كفاءة العمل فى هذا الميدان. وإذا كان من سياستنا أن نفيد من كل منبر عالمى .. ومن كل تجمع دولى، وأن نقيم جسوراً للتفاهم مع كل المنظمات الخارجية .. والتنظيمات السياسية الأجنبية، وأن ندير حواراً مع كل الآراء والاتجاهات – مهما اتفقت أو تباينت معنا – فإن من الواجب أن نضع لكل هذا تخطيطاً سليماً، يكفل الإفادة

الكاملة من كل تحرك يتصل بالعالم الخارجى .. يتم فى داخل الجمهورية أو خارجها .

وإذا كان النشاط الشعبى فى هذا المجال – وهو ما يطلق عليه الدبلوماسية الشعبية – يؤثر ويتأثر بالدبلوماسية الرسمية، لذلك فإنه من أوجب الأمور تنسيق النشاطين للاطمئنان إلى أنهما يسيران فى اتجاه واحد ، وأنهما فى النهاية يخدمان الخط الرئيسى الذى يرسمه المؤتمر القومى العام ولجنته المركزية. وهذا يستلزم فى الأساس وجود جهاز تنظيمى، وخطة عمل لهذا الجهاز .

وقد كان هذا الموضوع من ضمن الموضوعات التى تصدت لها لجنتكم بالبحث والدراسة، وقد انتهت لجنتكم إلى أنه من الضرورى إنشاء هيئة – أو لجنة – عليا للنشاط الخارجى، تشترك فيها وزارة الخارجية بصفتها المسئولة عن الدبلوماسية الرسمية، ثم الوزارات التى لها نشاط خارجى – ويدخل فى ذلك النشاط الإعلامى والطلابى – إلى جانب جميع المنظمات الشعبية التى لها نشاط خارجى أيضاً، وأن يكون تكوين هذه الهيئة – أو اللجنة – فى إطار اللجنة السياسية للجنة المركزية. وتكون مهمة هذه الهيئة – أو اللجنة – التنسيق بين الأنشطة المختلفة للأجهزة الممثلة فيها، وتوجيه هذا النشاط وتنظيمه، ومساعدة هذه التنظيمات فى نشاطها الخارجى – سواء داخل الجمهورية العربية المتحدة أو فى الخارج – وتقديم كافة الإمكانيات لها .

ولقد اتخذت اللجنة خطوات فى هذا السبيل، فقد عقد مقرر اللجنة – بناء على تكليف منها – عدة اجتماعات مع ممثلين عن وزارة الخارجية، تم فيها الاتفاق على تنظيم الاتصال المستمر بين اللجنة ووزارة الخارجية. كما تم الاتفاق على أسلوب تبادل الرأى فى شأن الدعوات التى توجه للمنظمات

الشعبية فى الجمهورية العربية المتحدة من المنظمات الأجنبية، أو التى تقترح الوزارة توجيهها للمنظمات الشعبية، أو الشخصيات غير الرسمية الأجنبية – بواسطة الاتحاد الاشتراكى، أو غيره من المنظمات الشعبية – وتحديد أولويات لمثل هذه الدعوات، بحسب أهميتها وتأثيرها على الأحداث الجارية. وستعقد خلال الأسبوع القادم اجتماعات مماثلة – مع ممثلى النقابات المهنية والعُمالية – لبحث هذا الموضوع، والاتفاق على إنشاء إدارات اتصال بينها وبين اللجنة السياسية .

ويحتل موضوع التدريب وإعداد الكوادر المتخصصة فى العلاقات الدولية، وفى الجوانب الدولية للتنظيمات الشعبية المختلفة، إهتماماً كبيراً من جانب اللجنة. ولا شك أن إنشاء اللجنة – أو الهيئة العليا التى سبق الإشارة إليها – سيسمح بتجنيد الكوادر المؤهلة لمثل هذا العمل .. وسيسمح بإنشاء جهاز للتدريب على المستوى المركزى لتخريج الأشخاص المؤهلين لهذا العمل.. والذين يمكن أن

يفيدوا الدبلوماسية الشعبية فى الداخل والخارج .

وإذا كان هذا تصوراً لنشاط اللجنة فى مجال التحرك السياسى الخارجى، فقد اتجه اهتمام اللجنة – منذ اجتماعها الأول – إلى ضرورة العمل على تأمين صمود الجبهة الداخلية، باعتبارها الركيزة الصلبة لكل تحرك سياسى أو عسكرى .

وقد استهدفت اللجنة فى عملها – فى هذا المجال – كفالة التأمين السياسى والنفسى للجماهير .. على امتداد مراحل النضال وتطورها، وتعبئة الجماهير نفسياً وفكرياً وسياسياً، وإعدادها للمعركة – بالقدر الذى يتناسب مع تطور مراحل النضال وتصعيدها – مع التأكيد على تعميق التلاحم الفعال والخلاق بين مقدمة الجيش ومؤخرته، ومكاشفة الشعب دوماً بالحقيقة، ثم متابعة الدور الذى تقوم به الأجهزة المسئولة عن حماية أمن الوطن فى الداخل والخارج، والخطط التى تتعلق بإعداد الدولة لمواجهة احتمالات المعركة، وتحديد السبل البديلة فى كافة المجالات .

ورأت اللجنة تقديم العمل الميدانى – كأسلوب لأوجه نشاطها – على العمل المكتبى، وأن يمتد هذا العمل ابتداءً من تواجدها – بصورة أو بأخرى – مع قواتنا المسلحة على خط المواجهة مع العدو، ومعايشتها لمشاكل هذه القوات، ومتطلباتها، واحتياجاتها.. ثم اتجاهها إلى الجبهة الداخلية لتدعيم التلاحم بين الجيش والشعب، ولتأمين المدنيين، ولتنشيط التحرك السياسى الداخلى، وتأمين الجبهة الداخلية .

وقد استهلت اللجنة عملها بزيارة لجبهة القتال فى مدينة السويس يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٦٨، فى أعقاب معركتى المدافع والطائرات ، تحقيقاً لغرضين :

أولاً : أن تشعر القوات المسلحة أن اللجنة السياسية – ممثلة للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى – والشعب يشاركونها انتصاراتها، ويتعرفون على متاعبها، حتى يعملوا على تذليلها .

ثانياً : أن تستطلع اللجنة موقف قواتنا المسلحة فى الجبهة الأمامية، ومدى استعدادها وتدريبها، وما تتمتع به – هى وأفراد الشعب فى القناة – من روح معنوية .

وقد شملت هذه الزيارة الوحدات الأرضية التى تعاملت مع العدو بمختلف أنواع وعيارات المدفعية، والقاعدة الجوية التى خرج منها الطيارون، والمدنيين من أهالى السويس ومنطقة الزيتية .

وقد لمست اللجنة بالنسبة للوحدات الأرضية .. روحاً معنويةً مرتفعة للغاية، وشاهدت بياناً عملياً – إذ أن احتمال الاشتباك أثناء الزيارة كان قوياً – دل على كفاءة التدريب وقوة احتمال

الجنود الرابضين خلف المدافع على مدى ساعات طوال، واستمعت إلى شرح للمعركة .. دل على ارتفاع مستوى التدريب ، وحداثة طراز المعدات الحربية التى تستخدمها هذه الوحدات ، وتحديد الأهداف المعادية بصورة مسبقة .

وقد أسعد اللجنة أن ترى فى زيارتها للقاعدة الجوية ما أحدثته نتيجة المعركة الجوية من رفع للروح المعنوية بين الطيارين، وزيادة الثقة فى أنفسهم وفى طائراتهم، باعتبار أن هذه المعركة هى الأولى بعد معركة ٥ يونيو .

كما استمعت إلى رغبة الطيارين ألاَّ يفقدوا عنصر المبادأة مرة أخرى، وذلك عن طريق التخطيط المسبق .

كذلك لمست اللجنة أثناء زيارتها لمنطقة الزيتية الفرق الجوهرى – بالنسبة لاستعدادات الدفاع المدنى – بين خسائر المعركة الأخيرة والمعركة الأولى، إذ لم تتجاوز خسائر المعركة الأخيرة نسبة : ١ إلى ٤٠ مما كانت عليه بالنسبة للمعركة الأولى – رغم عنف القصف – ويرجع ذلك إلى كفاءة استعدادات الدفاع المدنى، وتواجد المختصين بهذا الدفاع فى مواقع العمل وقت المعركة فى حالة استعداد تام – لا فرق بين كبير وصغير – وهذا كله يعطى مؤشراً هاماً لحيوية الدفاع المدنى وفاعليته.

وقد لاحظت اللجنة السياسية الحساسية الشديدة لأفراد القوات المسلحة من بعض المقالات التى تنشر فى الصحف، وما تذيعه بعض وسائل الإعلام الأخرى، وما قد يثيره ذلك من تأثير فى معنويات القوات المسلحة. وقد قامت اللجنة بالاتصالات اللازمة لتلافى ذلك، حتى لا يختلف التفسير ويتضارب بالنسبة لهذه المقالات والإذاعات .

كذلك أجرت اللجنة الاتصالات اللازمة لإزالة بعض أسباب الشكاوى الخاصة بمستوى بعض الخدمات المعيشية التى تقدم للجنود، وقد تم ذلك بالفعل بالاتفاق مع السيد وزير الحربية .

كما وافق السيد الرئيس على إصدار قانون بمعاملة المصابين من العاملين المدنيين – فى العمليات العسكرية – من حيث المعاش معاملة خاصة .

وقد خرجت اللجنة من هذه الزيارة بانطباعات ثلاثة هى :

أولاً : حاجة القوات المسلحة المستمرة للشعور بتقدير الشعب واستعادة ثقته فيها. وهذه هى مهمة التنظيم السياسى عن طريق إقامة الصلة بين الجنود وقراهم .. أو وحداتهم الإنتاجية، وعن طريق الخطابات، والهدايا الرمزية، والزيارة .

ثانياً : إن العلاقات الاجتماعية بين أفراد القوات المسلحة – جنوداً وضباطاً وقادة – قد وصلت إلى درجة عالية من الترابط الإنسانى والتقدير المتبادل ، فالضابط يشعر بأهمية الجندى وبمسئوليته عنه.. ويعايشه ويتأثر بمشاكله. وهذا يعتبر تغييراً حقيقياً يقيم ترابطاً كاملاً بين كل أفراد القوات المسلحة .

ثالثاً : ضرورة ترتيب زيارات للجبهة لمختلف المستويات التنظيمية للاتحاد الاشتراكى العربى، ولجميع طوائف الشعب، حتى يلمسوا الصورة المشرفة – من الوطنية، والشجاعة، والعزم – التى يتسم بها جنودنا الرابضون على خط النار، وحتى يزدادوا ثقة وأملاً وإيماناً فى قدرة قواتهم المسلحة على تحقيق النصر .

وقد قامت اللجنة من جانبها بترتيب الإجراءات اللازمة لزيارة طلبة الجامعات للخطوط الأمامية .. على دفعات أسبوعية . وقد بدأ هذا الترتيب بزيارة لطلبة جامعة القاهرة، وبعض القيادات السياسية فى محافظة الجيزة، وستمتد بعد ذلك إلى بقية الجامعات .

ولا يفوت اللجنة أن توصى – فيما يتعلق بزيارتها لجبهة القتال، بضرورة الاهتمام بطريق بورسعيد – دمياط واستكماله، نظراً لأهميته العسكرية البالغة .

ثم قامت اللجنة بزيارة لمنطقة نجع حمادى .. فى أعقاب الغارة الإسرائيلية عليها. وقد شارك فى هذه الزيارة السيد على صبرى (عضو اللجنة التنفيذية العليا، وأمين شئون التنظيم) ، والسيد صدقى سليمان (وزير الكهرباء والسد العالى) . وتفقدت اللجنة المناطق التى لحقتها بعض الخسائر، وناقشت المسئولين فى الإجراءات العاجلة اللازمة لإصلاح هذه الخسائر، والحلول البديلة، حتى لا تحقق مثل هذه العمليات أهداف إسرائيل فى التأثير على معنويات الجماهير .

وقد قامت اللجنة تأميناً لسلامة المدنيين، وتنفيذاً لقرارات المؤتمر القومى، التى لها الأولوية فى التنفيذ .. طبقاً لقرار اللجنة المركزية، بما يأتى :

أولاً : الدفاع المدنى :

أ) قامت لجنة فرعية – شُكِّلَت من بين أعضاء اللجنة السياسية – بدراسة ميدانية لتدابير الدفاع المدنى، اجتمعت خلالها بالمسئولين عن قطاع الدفاع المدنى فى كافة المستويات والمواقع، وقدمت تقريراً مفصلاً عن هذه الدراسة .

ب) اشتركت اللجنة – عن طريق أحد أعضائها – فى اجتماعات المسئولين فى وزارة الصحة عن الإسعاف والتمريض على مستوى الجمهورية، حيث عُدِّلت الخطة الموضوعة فى هذا الشأن، للعمل بها بعد هذا التعديل .

ج) تم وضع مشروع خطة للإفادة من تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى فى الخدمات التطوعية فى الدفاع المدنى، وقد وضعت هذه الخطة بالاشتراك مع الاتحاد الاشتراكى، وأُبلغت للسادة المحافظين، ومديرى الأمن بالمحافظات، وأمناء الاتحاد الاشتراكى بالمحافظات، ليتولى الأخيران الإشراف على تنفيذها بالتعاون مع السلطات المختصة. ولم يصل اللجنة بعد من تقارير السادة الأمناء ما يمكنها من إعداد تقيم كامل لكفاءة تدابير الدفاع المدنى فى المحافظات .

د) وافق السيد الرئيس على اعتماد مبلغ ١,٥ مليون من الجنيهات، لبناء مخابئ واقية من الغارات، فى محافظات القناة الثلاث، والقاهرة، والجيزة. على أن تكون الأولوية لمحافظات القناة.

وترى اللجنة فى مجال الدفاع المدنى أن تضع أمام اللجنة المركزية التوصيات التالية :

١ – أن يكون للدفاع المدنى الأسبقية الأولى بالنسبة للعمل – سواء فى الأجهزة التنفيذية أو الشعبية على كافة المستويات – لوقاية المواطنين، ولتفويت الغرض على العدو فى تحقيق خسائر، أو إضعاف الروح المعنوية .

٢ – أن يكون كل رئيس مؤسسة مسئولاً فى مؤسسته عن الدفاع المدنى .. أى عن الأفراد، والمنشآت، والآلات .

٣ – أن يكون هناك جهاز مسئول عن الدفاع المدنى، وأن يكون له استقلاله – فى المسئولية – عن الأجهزة الأخرى. وقد كانت لمصر فى الحرب العالمية الثانية وزارة للوقاية المدنية. وهذا ما تجرى عليه غالبية الدول فى فترات الحرب .

٤ – أن يكون تمويل نفقات الدفاع المدنى من بنود ميزانية المؤسسات – غير المخصصة لعناصر الإنتاج – وقد تبين من الإحصائيات أن رأسمال الشركات الصناعية الموجودة فى منطقة حلوان يبلغ ٤٠٠

مليون جنيه، بينما تبلغ تكاليف حمايتها ٢٥٠ ألف جنيه فقط ، يمكن توفيرها من بنود كثيرة فى ميزانيتها .

٥ – الإعداد السريع للحلول البديلة فى حالة انقطاع بعض المرافق عن العمل .. كمرفق الكهرباء مثلاً، وما يترتب على توقفه من آثار بالنسبة للمرافق الحيوية الأخرى ..

كالمستشفيات، والمصانع، ومحطات المجارى .

ثانياً : منظمات الدفاع الشعبى :

صدر قانون منظمات الدفاع الشعبى، وقد عقدت اللجنة السياسية اجتماعاً – حضره أمناء الاتحاد الاشتراكى فى المحافظات، والسيد وزير الحربية – لمناقشته .

وقد أُبديت ملاحظات اللجنة والأمناء على هذا القانون، ووضعت جميعها تحت نظر السيد وزير الحربية .

وقد قامت القوات المسلحة أخيراً بمسئولية الدفاع عن عدد كبير من المنشآت الحيوية – ذات الأهمية الاستراتيجية – بأفراد مدربين تدريباً خاصاً، وذلك بعد أن عمل حصر كامل لها، وترك العدد الباقى ليكون الدفاع عنه مسئولية ذاتية على عاتق العاملين فيه .

ثالثاً : إنشاء مكاتب فى المحافظات لرعاية أسر المجندين :

أصدرت اللجنة توصياتها إلى السادة أمناء الاتحاد الاشتراكى العربى فى المحافظات فى هذا الشأن، ويسير العمل قدماً فى عديد من المحافظات بالنسبة لهذه المكاتب. وتوصى اللجنة بتعميمها على مستوى المراكز والأقسام، نظراً لما تعطيه من صور إنسانية نبيلة للتلاحم بين الجماهير وقواتها المسلحة.

هذا وقد ناقشت اللجنة فى اجتماعات مستمرة – حضر بعضها عدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية وأمناء المحافظات – وسائل ربط مجلس الأمة بالاتحاد الاشتراكى العربى، بمناسبة إجراء انتخابات مجلس الأمة الجديد. وقد تقدمت فى هذا الشأن بتقرير مفصل عن دور الاتحاد الاشتراكى فى انتخابات مجلس الأمة، تم على أساسه إجراء الانتخابات الأخيرة .

كما عقد أمين اللجنة عدة اجتماعات للسادة أمناء المحافظات، والمراكز، والبنادر، والأقسام، حضر بعض منها السادة أمناء لجان الشئون الداخلية، والإقتصادية، والثقافة والفكر، والسيد وزير الداخلية، وذلك لغرضين :

١ – تحريك العمل السياسى داخل الاتحاد الاشتراكى، وتوعية الشعب بالمعركة .

٢ – مناقشة الموقف السياسى الراهن بجميع أبعاده وجوانبه .

وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن حصيلة كبيرة من الآراء والملاحظات ، رأت اللجنة أن تحيلها إلى لجنة الشئون التنظيمية .

أما فى مجال العمل السياسى داخل تنظيمات الاتحاد الاشتراكى، وانتظام الاتصال بين اللجنة وأمناء المحافظات، فَتُصْدِر اللجنة السياسية – من وقت لآخر – بعض التوجيهات والواجبات لأمناء الاتحاد الاشتراكى العربى فى المحافظات، كما تتلقى منهم التقارير والمذكرات، ربطاً لمستويات التنظيم، ومتابعةً لتنفيذ قرارات المؤتمر القومى .

وقد كانت أولى هذه الواجبات : التبليغ الصادر من اللجنة فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨ إلى أمناء المحافظات، لإعداد ملاحظاتهم المستمدة مما يتردد فى القواعد الشعبية .. وفى المستويات المختلفة فى التنظيم حول الحل السياسى واحتمالاته، وردود الفعل بالنسبة للطريق المسدود الذى وصلت إليه مهمة يارنج ، فى وضع قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ موضع التنفيذ، بسبب رفض إسرائيل إعلان قبولها للقرار .. واستعدادها للإنسحاب من الأراضى العربية التى احتلتها بعد ٥ يونيو، وملاحظاتهم على مدى التقدم الذى تم فيما يتعلق بالدفاع المدنى ، والثغرات القائمة بالنسبة للدفاع عن المراكز الحيوية، وآرائهم وآراء القواعد فى سد هذه الثغرات، وذلك بالإضافة إلى وجهات النظر المختلفة فيما يتعلق بمنظمات الدفاع الشعبى .

وقد كان الواجب الثانى يتعلق بتنفيذ قرار المؤتمر القومى العام فى دورته الطارئة التى عقدها فى بداية شهر ديسمبر سنة ١٩٦٨ ، وهو : " عزل أفراد القلة غير المسئولة من عناصر الثورة المضادة، أياً كانت مواقعها ، حفاظاً على الثورة الاشتراكية .. وعلى وحدة الجبهة الداخلية وتماسكها .. وعلى تحقيق متطلبات النصر للمعركة " .

وقد أصدرت اللجنة تعليمات فى هذا الشأن، أبلغها أمين اللجنة إلى أمناء المحافظات، تحددت معها مسئوليتهم عن أى تحرك – فى المحافظات – من شأنه أن يُسِىء إلى نضال الشعب، أو يعوق انطلاقه فى معركة المصير .

السيد الرئيس .. السادة أعضاء اللجنة المركزية، لقد رأت اللجنة السياسية أن تضع أمام نظر سيادتكم صورة متكاملة عن أوجه نشاطها خلال الفترة السابقة. وقد تعرضت فيها لبعض المسائل التى يحتاج كل منها إلى تقرير مستقل مفصل، وهذا ما تعتزم اللجنة إعداده تباعاً لعرضه على اللجنة المركزية لمناقشته، وإصدار ما ترى فى شأنه من توجيهات أو قرارات .

على أن اللجنة تريد أن تشير فى ختام تقريرها، إلى أن العمل فيها ما زال فى مرحلة التنظيم والإعداد، ولم ينطلق بعد بطاقاته الكاملة. وهى تقدر أن هذه المسألة تحتاج إلى وقت، حيث أن تجربة

إنشاء مثل هذه اللجنة هى تجربة جديدة فى تنظيمنا السياسى، تحتاج إلى إرساء تقاليد ثابتة تُسْتَمَد من طابع واقعنا وتنظيمنا واحتياجاته، وتفيد من تجارب سبقتنا فى عمل اللجان المماثلة فى المنظمات السياسية الأجنبية المماثلة. وهذا هو ما تعمل اللجنة دائبة على استكماله وإرسائه .

ونسأل الله التوفيق والسداد .

السيد / الرئيس :

بالنسبة للتقارير اللى حتعرض .. هذه التقارير لم تبحث فى اللجنة التنفيذية العليا، والمفروض طبعاً التقارير اللى فى اللجان يمكن تبحث فى الأمانة ، ثم أيضاً تبحث فى اللجنة التنفيذية العليا ، ولكن أيضاً، لأنه ماكنش فيه وقت، لم تبحث التقارير فى اللجنة التنفيذية العليا، واحنا مانعرفش إيه اللى حيتقال فى كل تقرير .

بعد كده ، متهيألى ان المواضيع لازم حتبقى تُبْحَث فى الأمانة، ثم فى اللجنة التنفيذية العليا. بعدين – يعنى – عايزين نعمل قاعدة .. احنا مش مجلس الأمة، وشغلنا بيختلف كثير عن شغل مجلس الأمة. كل ما نقدم تقرير – الحقيقة – مانقولش : ماتوصوا به .. ولكن بنقدم توصيات بالنسبة لكل المواضيع كاقتراحات، علشان نسهل العملية للجنة المركزية .. على أساس ان اللجنة اللى حتقدم التقرير .. بتقدِّم حاجة مدروسة دراسة تفصيلية، وبهذا بتيجى فى الآخر – إذا كان فيه توصيات – بتجمع التوصيات .. عايزين نناقش هذه التوصيات .. أو نضيف إليها .. أو نشيل منها، يبقى الموضوع محدد تحديد كامل. هل وزع هذا التقرير على حضراتكم؟ (أصوات: لا).

يبقى إذاً بنخلى المناقشة للجلسة القادمة، على ان التقرير يتوزع على الأعضاء .

اسمحوا لى .. أنا فى الحقيقة فى كلامى عن الجيش الشعبى .. أنا اتكلمت على الصعيد، وماتكلمتش على وجه بحرى .

بالنسبة لوجه بحرى أيضاً، احنا عايزين نهتم برشيد، ودمياط، والبرلس، وإدكو. وباين ان الإسرائيليين بيدوَّروا، يعنى بيحاولوا يِلِمُّوا معلومات عن هذه المناطق، أو عن بعض هذه المناطق. أيضاً بالنسبة للاتحاد لازم ياخد هو المسئولية الأساسية .

بالنسبة للبرلس .. عندنا جيش شعبى بالنسبة للمنطقة هناك .. لغاية مانقدر نوفر قوات مسلحة، لأن العملية يمكن تِطَوِّل ، وحتى الحرب أيضاً يمكن تِطَوِّل ، فلازم يكون فيه جيش شعبى .. وكل يوم

يكون مِدَّرَّبْ عن اليوم اللى قبله .

بالنسبة لمطروح أيضاً، ولو ان فيه هناك قوات مسلحة، ولكن أيضاً عايزين جيش شعبى فى مطروح .

طبعاً بالنسبة للتقارير .. باستمرار التقارير اللى بِتُقَدَّم لنا ، عايزين نقول إيه اللى نُفِّذ من قرارات المؤتمر القومى، وإيه اللى مانُفِّذْش. احنا مِدِّيين هذه العملية للأخ حلمى مراد فى مجلس الوزراء .. وهو مسئول عنها .. باستمرار فى كل جلسة بيقول لنا إيه اللى اتنفِّذ، وإيه اللى لسه مااتنفذش. الحقيقه احنا حبينا نعمل هذا الموضوع.. نِرَكِّزُه تانى فى اللجنة، حد يعنى ياخد مسئوليته فى اللجنة التنفيذية العليا، ولكن قيل : إن هذه المواضيع موزعة على اللجان. فعايزين كل لجنة تقول لنا : إيه اللى هى مختصة به .. إيه اللى اتنفذ .. وإيه اللى مااتنفذش، وليه مااتنفذش، وإمتى حيتنفذ .

السيد / شعراوى محمد جمعة :

سيادتكم قلتم نناقش هذا فى الجلسة القادمة .

السيد / الرئيس :

أيوه .

السيد / محمد أحمد عبد الهادى على :

باسم عمال شركة مضارب كفر الشيخ – وكل المضارب الأخرى – نشكر سيادتكم على قراركم الذى أصدرتموه كحل لمشكلة الأشخاص الذين عُرضت مشكلتهم أمام سيادتكم فى الاجتماع السابق .

ولى كلمة صغيرة حول موضوع الجيش الشعبى ، الذى أكدتم سيادتكم فى هذة الجلسة أهميته فعلاً. وإننى أعتقد أن كوادر معينة سوف تتحمل مسئولية هذا العمل. وفى تقديرى أن هذا العبء يقع على الاتحاد الاشتراكى، وهذا من ضمن الواجبات التى تُكَلِّف بها سيادتكم الاتحاد، لكى تعطيه حركة وفاعلية، وبالتالى النضج السياسى المطلوب. وفى رأيى أن نسارع باختيار هذه الكوادر، كما لابد لها أن تدرس منهج وأسلوب الحركة وكيفيته، لأنه لا يكفى أن نعلن عن صدور قانون الدفاع

الشعبى، والقول بأن جيش الدفاع الشعبى فى سبيل التكوين، ولكن هناك اعتبارات معينة - يجب أن تؤخذ بفهم ووعى - بالنسبة لاختيار الكوادر الموجودة، وهذه يجب أن تكون نقطة البداية فى هذا العمل، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هو مانقدرش نقول : إن الجيش الشعبى إتْكَوِّن .. هو احنا - الحقيقة - القرارات اللى اتخذناها أيضاً فى مجلس الوزراء بالنسبة لكل وزير مسئول .. مش بس وزير الحربية، لأن وزير الحربية - الحقيقة - عليه مشاكل كبيرة جداً .. كل وزير مسئول عن مؤسساته وبيقول لنا إذا كان عنده مؤسسات مدافع عنها، أو غير مدافع عنها .. وزير الرى بيقول لنا على القناطر.. ووزير الكهرباء بيقول لنا على الكهرباء ... إلى آخره.. وزير الإسكان بيقول لنا على محطات المَيَّة والمرافق الأخرى.. وزير المواصلات بيقول لنا على الكبارى .. كل واحد بيطلع يفتش وبيشوف .

وأخذنا قرار بأن نبدأ بعمل دفاع فى المصانع .. وواحد يبقى نباطشى فى كل مصنع - من رجال الإدارة الكبار - كل يوم وبيات. ثم أيضاً تكون فيه خطة .. مثلاً فى حلوان فيه خطة من القوات المسلحة، لكن إذا حصل وِحَدّ عَدَّى .. كل مصنع لازم يدافع عن نفسه. إذا حصل حرب مانقدرش نعرف فيها إيه .. يمكن واحد يتسلل.. تبص تلاقيه جاى فى المصنع. بالنسبة أيضاً لمحطات الكهرباء.. بالنسبة للأهداف الحيوية الأخرى. قوات البوليس أيضاً أخذت أهداف، حاولنا نزوِّد قوات البوليس، فاللى بان انهم حتى ناقص عندهم ٥٠٠٠ مكان .. مش قادرين يجيبوا أفراد، ماحدش راضى يشتغل .. الماهية أظن ١٠ جنيه .. شىء بهذا الشكل، ماحدش راضى يشتغل بال ١٠ جنيه.

الحقيقة الجيش الشعبى هو مسئولية الاتحاد الاشتراكى أساساً ، بدون الاتحاد الاشتراكى ما يشتغل فى العملية .. تبقى العملية حتموت، لأن العملية تتحول إلى جيش عامل .. وناس ندفع لها ماهيات.. احنا دلوقت الـ ٣٠ كتيبة اللى اتعملوا، حنعمل لهم اعتمادات إضافية .. حندفع لهم مرتبات .. حنشوف لهم أكل .. ونصرف لهم ملابس. الحقيقة حَنْكَوِّنْ كمان عدد من الكتائب، ولكن حتى إذا عَدِّينا القناة ورحنا إلى الشرق .. والجيش كله انتقل إلى شرق القناة .. علشان عملية حربية فى سيناء، يمكن اليهود يِجُولْنَا.. زى أنا ماباقول: عندهم عدد من الهيلوكبتر .. وبيشتروا هيلوكبتر، ونبص نلاقيهم جايين لنا وراءنا فى الخطوط الخلفية فى أى بلد وِيْكَسَّرُوا .. ويعملوا عمليات بحيث

يعزلوا حتى شرق القناة عن غرب القناة. والحقيقة لن نستطيع ان احنا ننشئ قوات جديدة، لأن العملية تتكلف كثير جداً .. بالذات إذا كان جيش عامل .

والحقيقة الجيش الشعبى .. بالإضافة إلى كتائب الدفاع اللى احنا بِنْكَوِّنها ، ممكن هذه الكتائب – اللى النهارده موجود منها ٣٠ – توصل إلى ٦٠ أو ٧٠ ، لكن بتكون أساس، وبتمسك الأماكن الحيوية. لكن الجيش الشعبى موجود فى كل مكان، ونذكر فى هذا انه فى الحرب العالمية الثانية .. لما كان فيه كلام عن ان ألمانيا ستغزو إنجلترا، عملوا تنظيم اللى سَمُّوه home Guard .. اللى هو زى الجيش الشعبى، فاشتغلوا بالبنادق، وماكانش عندهم أسلحة ولا حاجة، لغاية ما قعدوا ٤ أو ٥ سنين، واستطاعوا انهم بعد كده يِغْزُو أوروبا .

هذه العملية – الحقيقة – بتُعْمَل لها إدارة .. أو حتى لجنة مستقلة فى كل محافظة، بحيث لجنة الشئون الداخلية ممكن زى ما هى ماسكة عملية الحكم المحلى، تتعمل لجنة زيَّها للجيش الشعبى .. وناس تتخصص فيها ويبقى ده شغلها. كان عندنا رؤساء مدن عسكريين .. وفيه عسكريين فى المحافظات.. ممكن قوى الاستفادة بهم فى هذه العمليات. واحنا قررنا فى اللجنة التنفيذية العليا عمل لجنة للإسراع فى عمل هذه العمليات .

وأنا لِيه – الحقيقة – النهارده باتكلم؟.. لأن احنا ابتدينا عمليات فى داخل سيناء – لم نعلن عنها.. وبعدين هذه العمليات ستتصاعد .. وإسرائيل حتحاول انها تدوَّر على حتة فاضية وتضرب فيها .. أنا مش عارف حيضربوا فين، لكن احنا دلوقت بندوَّر .. وقعدنا نبحث على كل حتة، بحيث ان احنا نغطى كل الحتت، الحقيقة لازم نملأ كل الحتت الفاضية .. بحيث مايجوش يضربوا بدون مقاومة .

بعدين كمان عاوزين نلخبطهم. هو بالنسبة لإسرائيل هم مايعملوش عملية إلاَّ إذا كان عندهم معلومات أكيدة .. فهم عندهم معلومات أكيدة دلوقت عن إعادة النظر فى الدفاع عن الأهداف الحيوية .. وعمل الجيش الشعبى ، قطعاً معلوماتهم كلها بِتُقْرَأ، واللى باين النهارده انهم عاوزين يبتدوا ياخدوا معلومات جديدة، فبيسألوا مثلاً عن البرلس.. وبيسألوا عن دمياط .. وبيسألوا عن الحتت دى .. هل فيها دفاع وَلاَّ مافيهاش؟.. فالحقيقة حتى تكوين الجيش الشعبى نفسه فى أى مكان بيلخبط المعلومات الموجودة عند إسرائيل، وهم كتكتيك لهم .. وكقاعدة .. ماراَحُوش حتة إلاَّ وعندهم معلومات ١٠٠% على انهم مش حينضربوا فيها .

ده الحقيقة الاهتمام بالجيش الشعبى، وباعتبر انه بالنسبة للجنة المركزية .. نطلَّع توصية من اللجنة المركزية بالاهتمام بهذا الموضوع. بالنسبة للجنة الشئون الداخلية واللجنة الرئيسية بيطلَّعوا تعليمات علشان المحافظات تعمل لجان .. والمراكز أيضاً تعمل لجان، لأن بعد كده لازم ننتقل – الحقيقة – إلى مراكز ثانية، يعنى مانقولش : كفاية دمياط، وإدكو، ورشيد، والبرلس. والعملية – فى الحقيقة – أنا باقول : إنها عملية جدية جداً، وهى الحرب مش حتبقى فى القناة بس، الحرب حينما حتبدأ حتيجى فى كل مكان .

وده طبعاً بيجرنا إلى عملية الدفاع المدنى .. بنتكلم فيها، الحقيقة فى الدفاع المدنى مااحناش عاوزين نصرف فلوس كتير .. لأن ماعندناش، فممكن نعمل دفاع مدنى محلى، يعنى العمليات بهذا تبقى ممكنة، على أساس اللى حيناقش الموضوع مايطالبش بفلوس ، لسبب أساسى انه مافيش فلوس . واحنا ناقشنا موضوع وزارة الدفاع المدنى فى مجلس الوزراء .. والحقيقة مااستقرش الأمر على وزارة للدفاع المدنى، لأن نفس إنشاء الوزارة حيكلفنا فلوس .. الأول حنبتدى بنجيب وزير .. وبعدين وكلاء ومديرين عامين، وعندنا تجارب فى هذا حتى فى المجالس .. كل مجلس عملناه اتقلب إلى وزارة: مجلس العلوم، ومجلس الآداب .. وبقى له ميزانية وزارة. والواحد النهارده بيخاف يتحرك حركة جديدة فى هذا يبص يلاقيه عاوز عدد من ملايين الجنيهات لهذه الوزارة .

والإدارة الموجودة فى الداخلية .. هى إدارة عندها خبرة وتجارب، وتقدر تقوم بهذا العمل .

السيد / عبد المحسن أبو النور :

إذا سمحت لى سيادتكم .. بالنسبة لموضوع الدفاع عن المدن – الذى تناولتموه فى حديثكم – أود أن أذكر أنه حسب تعليمات سيادتكم فى هذا الشأن .. تم الاجتماع مع الفريق محمد فوزى والسيد وزير الإدارة المحلية ، واليوم اجتمع السيد على صبرى والسيد شعراوى جمعة بالسادة المحافظين وأمناء الاتحاد الاشتراكى، وأُبْلِغَت إليهم الواجبات والتعليمات فعلاً _ حسب ما تم الاتفاق عليه مع القوات المسلحة – وحُدِّدَتْ المدن وطريقة التنفيذ كما اتُّفِقَ عليها. وقد أصدر الفريق محمد فوزى اليوم تعليمات بإرسال الأسلحة إلى هذه المدن من باكر، وسيتم التنفيذ بمجرد عودة السادة المحافظين وأمناء الاتحاد الاشتراكى إلى محافظاتهم .

السيد / الرئيس :

أنا برضه باركِّز على الصعيد.. فيه معلومات من داخل إسرائيل .. كانوا بيتكلموا فى وزارة الدفاع الإسرائيلية على الصعيد ، على أساس هم عارفين ان الصعيد مافيهوش قوات مسلحة، فالصعايدة عليهم هُمَّ انهم يدافعوا. احنا مش حنبعت لكم جيش .. وانتم مسئولين عن نفسكم . احنا مستعدين نِبْعَت لكم سلاح زى ماانتم عاوزين .. أسلحة نِبْعَت لكم. هُمَّ بيقولوا إن هدفهم فى هذا – الحقيقة فى كلامهم – ان احنا حنبعت جيش .. وكان فى رأيي ان احنا نبعت جيش فى أسيوط ومنقباد، لكن بهذا الوضع يبقى مش حنعدى شرق القناة . يعنى احنا الحقيقة صممنا مانبعتش جيش، بعتنا فى أهداف حيوية .. فى القناطر ومحطات الكهرباء .. والعمليات دى، أما الدفاع الأساسى .. فلازم الأمناء فى محافظات الصعيد كل واحد يعمل جنرال ويتولى العملية بنفسه، ويعتبروا انهم هم مسئولين .

يعنى – الحقيقة – الوضع بالنسبة لوجه بحرى أسهل بالنسبة للقوات المسلحة ، نقدر نبعت لأى حتة .. وفيه قوات موجودة . بالنسبة للصعيد – الحقيقة – احنا عاملين خطة للحتت التى يحصل فيها عدوان .. بنروح فيها، يعنى بنبعت قوات فى أسرع وقت .. ومجهزين، لكن مانقدرش نمسك جيش نقسمه على كتايب، ونوزعه فى الصعيد، وإلاّ بهذا نبقى حققنا هدف إسرائيل .

السيد / فهمى منصور يوسف على :

لو سمحتم سيادتكم، فإن وسائل الاتصال بالصعيد فى حاجة إلى تعزيز ، فمثلاً ليس عندنا فى محافظة سوهاج " التيكرز " الموجود ما بين القاهرة والجيزة، كما أنه يجب أن يكون هناك جهاز لاسلكى فى مكتب المحافظ، أو المستشار العسكرى، أو الأمين ، لكى تكون هناك سرعة فى التحرك كما طلبتم سيادتكم .

أرجو أن يوضع هذا الأمر موضع الاعتبار .

السيد / الرئيس :

بحثنا هذا الموضوع فى مجلس الوزراء، وبالنسبة للتليفونات وجدنا الحقيقة فيه مشكلة بالنسبة برضه للصعيد ، ماعندهمش التسهيلات اللى موجودة فى الوجه البحرى ، والمواصلات بتاخد وقت

طويل جداً . وبالنسبة للعملية بتاعة الصعيد، احنا الحقيقة طلبنا من وزير المواصلات الإسراع فى عمل الكابل اللى حيتعمل، وأظن هم ماشيين فى هذا الموضوع علشان يعملوه بسرعة، واتفقنا مع الحربية

والداخلية على أساس انهم يعملوا مواصلات، مااعرفش عملتم إيه ياشعراوى؟.. فيه لاسلكى طول الليل؟

السيد / شعراوى محمد جمعة :

كان بمكتبى ضابط مختص من القوات المسلحة لينسق هذه العملية مع وزارة الداخلية، على أساس توفير المواصلات والاتصال مع معظم أهداف الصعيد، وما تزال القوات المسلحة تسير فى هذا العمل بشكل طيب .

السيد / الرئيس :

يعنى فيه دلوقت شبكة مواصلات ؟

السيد / شعراوى محمد جمعة :

لم يتم التنفيذ بعد، ولكن العمل قد بُدِئَ فيه فعلاً .

السيد / الرئيس :

اتفقوا مع الحربية على أساس الإسراع فى هذا العمل، لأنه ممكن الشهر الجاى – الحقيقة – أو فى هذا الشهر نحتاج لهذه المواصلات .

السيد / شعراوى محمد جمعة :

حاضر .

السيد / محمد أحمد عبد الهادى على :

أريد أن أوضح نقطه هامة لسيادتكم ، تتعلق بالأشخاص الذين سوف يكونون نواة لأعضاء

لجان الدفاع الشعبى، فهؤلاء يجب أن يحصلوا على تدريب ودراسات معينة، حتى يتفهموا واجباتهم وأسلوب عملهم ، ليتحركوا بفهم ووعى ، ويجب أن توضع الأسس التى نكتشف بواسطتها الكوادر،

ونختار الناس الذين سيوزع عليهم السلاح. وإننى أقصد من ذلك أن تكون البداية .. بداية علمية واضحة، وليست مجرد تشكيلات وحسب .

السيد / الرئيس :

ممكن الأخ عبد المحسن بيدى كل هذه الموضوعات .. بيتهيألى اتفْقُوا عليها، وباعتبر إن المستشارين العسكريين – الموجودين فى كل محافظة – عندهم كل هذا الكلام .

وننتقل إلى التقرير الثانى .. وهو تقرير لجنة التنظيم .

السيد / على صبرى (أمين لجنة التنظيم) :

سيادة الرئيس .. أيها الإخوة الزملاء، اسمحوا لى أن أبدأ بأول تقرير أعرضه على اللجنة المركزية – نيابة عن لجنة التنظيم – أتحدث فيه عن المستقبل فى هذه المرحلة بالذات .. نظراً للوقت الذى يحكمنا .. وهو قرب انعقاد المؤتمر القومى فى دورته القادمة. نحن مكلفون أمام المؤتمر، بأن نعرض عليه منجزاتنا لقراراته التى أصدرها فى دورته الأولى .

ونظراً لشعور أمانة التنظيم بأن الحركة .. وسرعة الحركة داخل إطار تنظيمات الاتحاد الاشتراكى – فى الفترة الماضية – لم تكن بالكفاءة المطلوبة فى هذه المرحلة بالذات. نشعر أيضاً بأن الظروف التى مرت بقيادات الاتحاد الاشتراكى – فى المرحلة السابقة – استلزمت واستنفذت وقتاً كبيراً جداً من أعضاء قيادة الاتحاد الاشتراكى، فى مراحل الانتخابات المختلفة. ولكن كان من الممكن فى نفس الوقت أن يتحرك الاتحاد الاشتراكى بسرعة وكفاءة أكثر .

وأود أن أعرض على حضراتكم صورة من القاعدة فى الاتحاد الاشتراكى، وأقصد بالقاعدة القيادات على مستوى الوحدات الأساسية، وما تقوله هذه القيادات فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ، من أن العمل الآن داخل التنظيم فى المستويات العليا يسير على مستوى عال وبكفاءة ، أما بالنسبة إليهم فإنهم لا يشعرون بالمشاركة الإيجابية فى هذا العمل، بل العكس فإنهم يحسون بنوع من المرارة لأنهم لا يشاركون فى هذا العمل .

مثل هذه الصورة من القيادات الموجودة داخل إطار الاتحاد الاشتراكى، والتى تشعر بالانعزال وعدم المشاركة الإيجابية فى العمل اليومى لنشاط الاتحاد الاشتراكى، أعتقد أنها صورة تستحق النظر وتستحق العمل من أجل تلافيها بأى شكل من الأشكال .

النقطة الثانية التى أود أن أشير إليها كملاحظة : هى أن أسلوب العمل فى إطار الاتحاد الاشتراكى الآن أصبح يختلف عما كان عليه فى الفترة السابقة على إعادة بناء التنظيم، حسب ما جاء فى بيان ٣٠ مارس .

إن كثيراً من إخواننا – فى هذه القاعدة – قد اشتركوا فى العمل السياسى فى الفترة السابقة، وأرجو أن يعوا تماماً أن أسلوب العمل فى المرحلة الحالية يختلف اختلافاً كبيراً عما كان عليه فى السابق، ذلك أن مسئولية الاتحاد الاشتراكى تتشعب وتتسع اتساعاً كبيراً جداً. ومن شكل اللجنة المركزية وتنظيمها فى إطار لجان النشاط المختلفة يظهر تماماً اختلاف أسلوب العمل والتنظيم عما كان عليه فى الماضى، فقد أعيد تشكيل الأمانة بحيث تشمل الآن أفرع النشاط للحياة اليومية للمجتمع ككل، وكل نواحى الإنتاج والخدمات ... الخ .

لقد أصبحت اللجان المنبثقة من اللجنة المركزية تعمل فى مجالات العمل المختلفة فى المجتمع، فى حين أن الأمانة السابقة كانت تعمل فى إطار بناء التنظيم السياسى، ولم تكن مسئوليتها قيادة العمل السياسى والتنفيذى فى المجتمع. أمَّا الآن وقد أخذت المسئولية الملقاة على عاتق تنظيمات الاتحاد الاشتراكى – فى مستوياته المختلفة – تتسع وتتشعب، فقد أصبح أسلوب العمل مختلفاً تماماً عما كان عليه فى الماضى .

لذلك أرى – وترى معى اللجنة – أنه ما لم نضع تنظيماً وأسلوباً سليماً للعمل على المستويات المختلفة للاتحاد الاشتراكى، فإن كفاءة التنفيذ .. وكفاءة آداء الواجب بالنسبة للجنة المركزية وللتنظيمات التى تتبعها ستكون محدودة جداً .

وفى هذا المجال أقترح – وتقترح معى لجنة التنظيم – أن تُقَسَّم لجان المحافظات، فتشكل على مستوى المحافظات لجان مماثلة للجان التى انبثقت عن اللجنة المركزية، وبعد أن تتم هذه العملية، ننتقل إلى مستوى الأقسام والمراكز، لتشكيل لجان فرعية حسب اللجان المشابهة فى اللجنة المركزية والمحافظة. وطبيعى قد لايكون تشكيل هذه اللجان – بالتحديد – مماثلاً للجان المختلفة فى المستويات الأعلى ، بل قد نضطر فى بعض الأحيان – نتيجة ظروف المنطقة – أن نعدل فى هذا التشكيل، بما

يتمشى وظروف كل إقليم، ولكن الإطار العام .. والأسلوب العام، يجب أن يكون متماثلاً مع تشكيل هذه اللجان. ولابد أيضاً من خلق اتصال رأسى – مستمر ويومى – ما بين اللجان النوعية المنبثقة على مستوى المحافظات والأقسام وبين اللجان الرئيسية المنبثقة عن اللجنة المركزية، بمعنى أن اللجان التى تختص بالعمل الزراعى – فى أى محافظة – لها الحق فى الاتصال المباشر .. من مستوى المركز .. إلى مستوى المحافظة .. إلى مستوى لجنة الشئون الاقتصادية فى اللجنة المركزية، حسب اختصاص الموضوع المطروح

للمناقشة. أما تركيز العمل فى يد شخص الأمين – أو الأمين المساعد – كما كان الوضع فى الماضى، فإن هذا سوف يعرقل العمل، ولن يدفع بالعمل الموضوعى والفعال فى الاتحاد الاشتراكى – فى هذه المرحلة – ليحقق مسئولياته .

هذا عن أسلوب العمل التنظيمى، أما الناحية الأخرى التى أعتبرها من السلبيات فى العمل التنظيمى فى الفترة الماضية، فهى عدم وجود محاسبة ورقابة من القيادات العليا على القيادات السياسية فى المستويات الأدنى، فلم تكن هناك تكليفات وواجبات ملقاة على الوحدات الجماهيرية ، وبالتالى لم تكن هناك متابعة .. كما أنه لم تكن هناك متابعة بالنسبة للجان الأقسام والمراكز – فى أغلب الأحيان – من جانب مستوى المحافظات، حيث لم تكن هناك أيضاً محاسبة ومتابعة للمحافظات من لجان اللجنة المركزية .

إن من أكثر الأمور التى تحرك التنظيم السياسى وتجعله فعالاً، هو تحريكه من خلال الواجبات الملقاة عليه، ومراقبة تنفيذ هذه الواجبات. ثم إنه أيضاً مما يجعل للتنظيم حيوية، أن تكون للمحاسبة جزاء بالترفيع أو بالتنزيل السياسى. وهذا من شأنه أن يعطى لكل فرد من أعضاء التنظيم الأمل فى أنه إذا عمل بنجاح سوف يصعد لمركز قيادى، وأنه إذا تخاذل فَسَيُنَحَّى عن العمل السياسى .

إننا لا نستطيع الخروج عن قانون الاتحاد الاشتراكى، ولكننا لا نستطيع أيضاً أن نحول التنظيمات السياسية إلى جهاز بيروقراطى لا يمكن محاسبته إلاَّ بتعقيدات طويلة تضيع من أهمية المحاسبة السريعة .

ولذلك فإن أمانة التنظيم تقترح فى هذا المجال، تشكيل لجنة الرقابة الرئيسية المنبثقة عن اللجنة المركزية ولجنة النظام، لمحاسبة كافة قيادات الاتحاد الاشتراكى – فى كل المستويات – طبقاً للقانون، بالسرعةالمطلوبة التى تعطى للتنظيم السياسى الفاعلية والحركة السريعة .

النقطة الأخرى بالنسبة لعدم كفاءة التحرك السريع فى المرحلة الماضية ، فإننى أعتبر أنه من خلال التجربة السابقة، وما نحن عليه الآن من تنظيمات الاتحاد الاشتراكى، أن قيادة القاعدة – وهى

الوحدة الأساسية – قد انحصرت الآن فى لجنة تتكون من ١٠ أفراد. وإننى لا أتصور إمكانية قيادة ١٠ أفراد لهذه الوحدات، لأن التسلسل الهرمى بذلك يكون مختلاً، لأن الوحدة الأساسية سواء كانت قرية، أو وحدة جماهيرية فإن معظمها يتكون من آلاف الأعضاء العاملين فى الاتحاد الاشتراكى، ولهذا لا نتصور أن ١٠ أفراد يستطيعون أن يقودوا العمل السياسى اليومى فى هذه الوحدة ، التى تتكون من هذا العدد الكبير من الأعضاء .

كانت هناك تجربة فى المرحلة السابقة، وهى تجربة الجماعات واللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة الرئيسية فى داخل الوحدات الجماهيرية .. التى كانت تهدف فى النهاية إلى أن يكون لكل قائد اتصال بـ ١٠ أفراد، أى أن ١٠% من قوة العاملين فى الاتحاد الاشتراكى يكونون قيادات، سواء كانت هذه القيادة فرعية أو رئيسية. ولقد أثير هذا الموضوع فى اجتماع اللجنة المركزية الماضى من زاوية أخرى، وهو الالتحام مابين قيادات الاتحاد الاشتراكى ، والقيادات النقابية ، والأعضاء المنتخبين فى مجلس الإدارة ، وكذلك الإدارة نفسها. وقد اقْتُرِح تشكيل لجان الإنتاج، وإننى أتصور أن هذه اللجان هى لجان عمل سياسى .

إن هذه اللجان إذا كانت ستضم هذه التنظيمات ، فهى فى رأيى لن تكفى – على مستوى العمل القيادى – لقيادة الجماهير فى الاتحاد الاشتراكى فى الوحدة، بل يجب أن نتوسع فى تشكيل اللجان الفرعية داخل الأقسام والفروع المختلفة لهذه الوحدات، بحيث يكون التسلسل الهرمى القيادى .. وحجم القيادات وتسلسلها – فى هذه الوحدات – معقولاً وقادراً على القيادة فعلاً .

هذا ما ارتأته لجنة التنظيم بالنسبة للاقتراحات المطروحة فى شأن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى. وهناك جانب آخر لابد أن أشير إليه فى هذا المجال، وهو مسئولية الجهاز التنفيذى فى المعاونة على أن يحقق الاتحاد الاشتراكى الكفاءة فى الحركة. وأشير هنا إلى إحدى التوصيات الرئيسية التى أوصت بها اللجنة المركزية خلال مناقشاتها : بألاَّ يقوم الجهاز التنفيذى بإجراء تنقلات بالنسبة لقيادات الاتحاد الاشتراكى فى المواقع المختلفة، دون أن يكون هناك علم على الأقل للأمانات المختصة فى الاتحاد الاشتراكى. ولكن رغم ذلك، فقد لاحظت أمانة التنظيم أن بعض الجهات الإدارية – فى الفترة الماضية – قد دأبت على نقل قيادات الاتحاد الاشتراكى دون إخطار. وفى كثير من الأحيان يكون هذا النقل نتيجة ممارسة إيجابية لمسئوليتهم فى هذه المواقع، وكتاباتهم لتقارير بملاحظاتهم عن العمل فى هذه المواقع، مما ينتج عنه نقلهم تعسفياً من مواقعهم ووحداتهم، دون إخطار الأمانة المختصة .

ورغم علم السادة الوزراء تماماً بهذه التوجيهات، فإن بعضهم لم يراع هذه التوصية التى أصدرتها اللجنة المركزية .

هذا عن اقتراحات أمانة التنظيم بالنسبة للعمل التنظيمى فى المرحلة القادمة. وهناك موضوع آخر أعرضه على حضراتكم – كان المؤتمر القومى العام، واللجنة المركزية قد اتخذا فيه توصية – يتعلق بأسلوب وتنشيط العمل فى مجال تنظيم الشباب، وقد عُرِضَ هذا الموضوع على اللجنة التنفيذية العليا، واتخذت

فيه القرارات التنفيذية، وكان من نتيجة هذه المناقشة فى اللجنة التنفيذية العليا ولجنة التنظيم أن بدأ العمل فى تحريك منظمة الشباب ، على أساس المبادئ الآتية :

أولاً : تأكيد قيادة الاتحاد الاشتراكى لمنظمة الشباب، وممارسته لدوره فى التوجيه والإشراف، دون أن يغفل حق الشباب فى ممارسة تجربته الذاتية، ودون عوائق تحد من حركته .

ثانياً : أجمعت الآراء أن تكون هناك فترة انتقال – لمدة عام – قبل إجراء الانتخابات العامة لتشكيل المستويات القيادية المختلفة لمنظمة الشباب .. خاصة وأنه لم يفتح بعد باب العضوية أمام الشباب الراغب فى العضوية الجديدة، أو تجديد عضوية من كانوا ينتمون إلى تشكيلات منظمة الشباب السابقة .. من القيادات الصالحة .

ثالثاً : تشكيل المستويات القيادية المؤقتة لمنظمة الشباب خلال فترة الانتقال هذه، من بين الشباب المنتخب – فى مختلف مستويات التنظيم السياسى – على أن يتحقق ذلك على النحو التالى :

أ) يتم اختيار أمين الشباب والأمين المساعد بالمحافظة من بين قيادات الشباب – المنتخبة – الأعضاء فى لجنة المحافظة ، أو فى مؤتمر المحافظة ، أو لجنة المركز أو القسم، على أن يكون ذلك بالاتفاق بين كل من أمين لجنة المحافظة للاتحاد الاشتراكى ، وبين لجنة الشباب، والاتحادات الطلابية باللجنة المركزية .

ب) يجرى اختيار أعضاء لجنة منظمة الشباب بالمحافظة من بين العناصر القيادية للشباب المنتخبة على أى مستوى من مستويات لجان الاتحاد الاشتراكى ومؤتمراته ، ويضم إلى عضوية هذه اللجان أمناء الشباب بالمراكز، والأقسام، والبنادر .

ج) تُتَّبَع نفس القواعد بالنسبة لتشكيل لجنة منظمة الشباب على مستوى المراكز، والبنادر، والأقسام .. وبالنسبة لاختيار الأمناء والأمناء المساعدين لهذه اللجان .

ويهدف اختيار المستويات القيادية للمنظمة من بين الشباب المنتخب، فى مختلف تشكيلات الاتحاد الاشتراكى ، إلى ما يأتى :

١- تحقيق متطلبات فترة الانتقال، باختيار العناصر النشطة والقادرة على العمل .

٢- تحقيق الالتزام بالشكل الديمقراطى لتشكيلات المنظمة، عن طريق اختيار قياداتها من بين العناصر المنتخبة، التى تحوز ثقة الشباب والجماهير، وهى التى أوصلتها إلى مواقعها القيادية .

٣- انتماء هذه القيادات الشبابية إلى التنظيمات المختلفة للاتحاد الاشتراكى، هو تأكيد للتلاحم الوثيق بين عمل الاتحاد الاشتراكىالأم وبين عمل منظمة الشباب .

٤- الاستفادة بما حصلت وتحصل عليه هذه العناصر من تجربة وخبرة ، خلال عملها داخل تشكيلات الاتحاد الاشتراكى خلال الفترة السابقة .. والتحامها بالجماهير .. وارتباطها بواقعها، مما يجعل هذه القيادات الشبابية أكثرة قدرة على توجيه الشباب وقيادته فى الطريق السليم، دون ما تناقضات أو انفصال بين تنظيمات الاتحاد الاشتراكى وتشكيلات المنظمة .

رابعاً : لا يتوقف اختيار قيادات الشباب - والكوادر الشبابية - على إشراف لجان الاتحاد الاشتراكى وحسب، بل إنه يلتزم كذلك بوضع وتنفيذ برامج لتدريب هذه القيادات، يتم وضعها بالتعاون مع اللجنة الدائمة للثقافة والفكر والإعلام باللجنة المركزية .

وترى لجنة شئون التنظيم بعد الدراسات والاقتراحات التى جرت من أجل وضع برنامج زمنى لإعادة بناء منظمة الشباب، أن تتحقق الخطوات التالية فى المراحل المحددة زمنياً كالتالى :

١ - تشكل لجان المحافظات، ولجان المراكز والبنادر والأقسام، فى فترة زمنية أقصاها آخر شهر فبراير الحالى .

٢ - تدريب أعضاء لجان المحافظات والبنادر والأقسام، بحيث يستكمل ذلك فى الفترة من أول مارس إلى آخر أبريل القادم، على أن يتم تدريب نصف هذا العدد فى شهر مارس، والنصف الثانى فى شهر أبريل .

٣ - يُفتح باب العضوية - للجدد والقدامى على السواء - من الآن وحتى آخر شهر أبريل القادم.

٤ - تسكين الأعضاء - القدامى والجدد - فى مستويات المنظمة، وتشكيلاتها، ومواقعها، فى الفترة من أول إلى آخر شهر مايو القادم، وشكراً .

السيد / الرئيس :

بالنسبة لنقل القيادات .. فى الحقيقة عرفت أنا فى الأسبوع اللى فات ان فيه بعض أمثلة عن تشريد القيادات، وبالذات فى وزارة الإصلاح الزراعى .. الواقعة أو الحتة اللى فيها الجبلى . هو الحل فى هذا اللى حيشرَّد قيادات حنشرَّده .. يعنى مافيش عملية غير العملية بهذا الشكل. لكن الحقيقة واحد عنده واحد بيتكلم ويمشيه .. ماينفعش! فيه حاجة تانيه غير الإصلاح؟

السيد / على صبرى :

لأ .. هذا هو المثل الذى لم نقدر على حله منذ شهر مضى، بالرغم من اتصالنا بالسيد الوزير، ويخيل لى أنه غير قادر بعمل شىء من أجل الجبلى .

السيد / وزير الإصلاح الزراعى :

لقد حدثت فعلاً حركة تنقلات، ولكنها تمت قبل يوم ١٥ أغسطس الماضى، أى قبل أن تصل تعليمات اللجنة التنفيذية العليا إلى الوزارات، وأود أن أؤكد أنه بعد صدور هذه التعليمات، لم تحدث حركة تنقلات بالنسبة للقيادات. وعلى أى حال فإنى أعيد النظر فى الحركة التى تمت قبل ١٥ أغسطس الماضى، كى يعود كل قيادى إلى مكانه الأصلى .

السيد / مطير عبد الكريم عبد القادر :

أعتقد أن ما حدث للسيدين الجبلى والجداوى – وما يحدث بالنسبة لقيادات الاتحاد الاشتراكى– عمل يوصف بالتعنت، لذلك أقترح تشكيل لجنة تحقيق مع كل من قام بنقل قيادات الاتحاد الاشتراكى من أماكن عملهم، وشكراً .

السيد / الرئيس :

الموضوع الثانى اللى هو موضوع الشباب: هو احنا فى تفكيرنا – فى هذا الموضوع – مايبقاش عندنا تنظيمين .. عندنا تنظيم واحد هو الاتحاد الاشتراكى .. والشباب جزء من الاتحاد الاشتراكى ، علشان مانقعش فى المشاكل اللى وقعنا فيها فى العملية اللى فاتت، وعلى هذا حتبقى المسئولية فى

فى كل حتة هى مسئولية المحافظة .

الجزء التانى اللى هو خاص بالتدريب : يعنى إذا كنا حنعمل تدريب، مانجيبش الأولاد نِّديهم كلام وبعدين نسيبهم .. بعدين بيتحولوا إلى عناصر مضرة، لازم التدريب بيستمر. يعنى الواحد عارف عمليات بهذا الشكل، لما ندرّب يبقى معروف ان بندى له شوية كلام، وبعدين المحافظة لازم تستمر فى التدريب .. بتدِّيهم مهام .. بتدِّيهم مسئوليات .. بتشغلهم. لكن بنجيب الناس ونسَمَّعْهُمْ كلام .. وكلام كبير، وبعدين نسيبهم وهُمَّ شبان، ممكن أى حد من القوى المنحرفة بياخدهم منا نتيجة الكلام اللى احنا بنقوله.

وده برضه حصل فى منظمة الشباب اللى فاتت، وباعتبر مسئولية المحافظات انها هى اللى تحمى الأولاد من الانحراف، لأن اللى بينحرف حنعمل له إيه؟.. بنتخذ إجراء معاه بيهدده .. فاحنا مسئولين الحقيقة .. وما نمشيش إلاَّ على قدر إمكانياتنا.. مافيش داعى نمشى بأعداد كبيرة مش على قد إمكانياتنا، وبنضمن الناس اللى بنجيبهم .. وبنضمن بعد تدريبهم انهم ملتزمين ، لأنه إذا طلع واحد غير ملتزم بيجُرّ مجموعة كبيرة .. وبيتحول فى الحال إلى خلية مضادة.

بالنسبة للعمل فى المحافظات، واحنا أخدنا برضه قرار بعمل المجالس الشعبية فى المحافظات التى نَصَّ عليها الميثاق. وده باعتبره حيسهل عمليات كثيرة – فى المحافظات – بالنسبة للعمل التنفيذى مع الاتحاد الاشتراكى .

بالنسبة للأمناء وتواجدهم فى محافظاتهم.. وأنا برضه باكرر هذا الموضوع مرة تانية، وغياب أمناء من المحافظات بيلفت نظر الناس. وأنا ابتدت تيجى لى جوابات على بعض أمناء المحافظات، ان الأمناء مابِيْرَوَّحُوش، وبعد ماانْتُخِبُوا قاعدين فى القاهرة. مستعد أقول يعنى أسامى، فالناس صاحية .. والناس مفتحة ومش حيسيبوه . وبعدين فيه أعداء موجودين نتيجة الانتخابات – سواء انتخابات مجلس الأمة .. أو انتخابات الاتحاد الاشتراكى – وعاوزين يخلَّصُوا على كل واحد وصل إلى منصب قيادى. فانتم لازم يكون عندكم – الحقيقة – تقدير لهذه العمليات بالنسبة للأمناء والأمناء المساعدين ، وعدم إعطاء أى واحد فرصة انه يقول أى كلام بهذا الشكل. نسمع التقرير الثالث.

السيد / عبد المحسن أبو النور :

تناولت اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة الدائمة للشئون الداخلية باللجنة المركزية – كل فى

نطاق اختصاصها – دراسة عدد من الموضوعات والمشاكل الجماهيرية .. فى جلسات عديدة عقدتها خلال الأشهر الثلاثة الماضية.. منذ تكوينها فى آواخر شهر أكتوبر سنة ١٩٦٨ حتى نهاية يناير سنة ١٩٦٩ .

كما قامت اللجنة الدائمة للشئون الداخلية بمناقشة نتائج الدراسات التى أنجزتها اللجان الفرعية، وللتنسيق بين أعمالها، وتحديد خطط وبرامج عملها. ويمكن إيجاز ما تم اتخاذه من قرارات فيها، ووضعت موضع التنفيذ فعلاً، فيما يأتى :

أولاً : بالنسبة إلى أسلوب العمل :

انتهت جميع اللجان الفرعية من وضع خطط وبرامج عملها على كافة المستويات، وأخطرت بها لجان المحافظات لتشكيل لجانها المماثلة، ولتنظيم أعمالها وخططها على ضوء خطط وبرامج العمل المبلغة إليها .

ثانياً : بالنسبة إلى قطاع الصحة :

تم إقرار الخطة الصحية للطوارئ ، بالاشتراك مع المسئولين بوزارة الصحة، وقد أمكن تخفيض تكاليف تنفيذ هذه الخطة من ٢٧,٧٥٥,٠٧٣ جنيه إلى ٤,١٧١,٠٠٠ جنيه ، مع مراعاة تحقيق جميع أهداف الخطة، وتوفير كافة إمكانيات تنفيذها. وتحقق هذا التخفيض – بالاتفاق مع وزارة الصحة – نتيجة للآتى :

١ – الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الإمكانيات المتاحة بالوحدات التابعة لوزارة الصحة، وكليات الطب، والمؤسسات العلاجية، ومؤسسات التأمين الصحى .. من معدات، وأجهزة، وأسرة، وأدوية، وأفراد .

٢ – تدبير حاجة البلاد من المخزون السلعى الاحتياطى من الأدوية لمدة ٣ أشهر، بدلاً من ٦ أشهر .

٣ – تدبير الأدوية لاحتياجات الطوارئ لمدة ٣ أشهر، بدلاً من ٦ أشهر .

وتقوم خطة الطوارئ الصحية – التى تم إقرارها – على الأسس الآتية :

١ – استكمال إعداد المستشفيات على اختلاف أنواعها بجميع المحافظات لتكون جاهزة للعمل عند الطوارئ، مع تجنيب الأَسِرَّة التى تخصص للقوات المسلحة، طبقاً لتعليمات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ومع توفير جميع التجهيزات، والمعدات، والأفراد اللازمين.

٢ – اتخاذ الإجراءات الوقائية لحماية البلاد من أخطار الحرب البيولوجية والكيماوية، ولدعم الإشراف الصحى على مرافق المياه والمجارى، وتوفير الخدمات .

٣ – تعزيز خدمات نقل الدم ومشتقاته : وذلك بتعزيز مرافق نقل الدم، ووسائل نقله، وتوفير المعدات والأجهزة والمستلزمات الطبية لها. وتحقيق الاكتفاء الذاتى لكل محافظة لمواجهة الموقف فى حالة حدوث حرب .

٤ – التوسع فى التدريب على التمريض، والإسعاف، ومواجهة الحوادث، لتدبير الأفراد اللازمة لخدمة حالات الإصابة المحتملة فى أوقات الطوارئ (متطوعون مدربون على أعمال الإسعاف، وممرضات متطوعات، وأطباء ممارسون عامون لأعمال الإسعاف والتخدير) .

٥ – تعزيز الحملة الميكانيكية بسيارات الإسعاف اللازمة، وتدبير السائقين والفنيين، وتوفير احتياجات الصيانة لها. وذلك بعد عمل حصر لسيارات الإسعاف الموجودة بالمؤسسات والهيئات العامة، والشركات، واستخدام ما يمكن تدبيره منها لخدمة متطلبات الخطة بالنسبة للمستشفيات، ومراكز الاسعاف، ومرافق نقل الدم .

٦ – تدبير الاحتياجات الكافية من الأدوية، والتجهيزات، والمستلزمات الطبية، لمواجهة احتياجات البلاد – فى حالات الطوارئ – لمدة ٣ أشهر .

وقد عُرض التقرير بالخطة الصحية للطوارئ على اللجنة التنفيذية العليا فوافقت عليه. وتم إبلاغ هذه الموافقة إلى وزارتى الصحة والخزانة للسير فى إجراءات تنفيذ الخطة .

ثالثاً : بالنسبة إلى قطاع التعليم :

١ – أتمت اللجنة دراسة مشروعات القوانين الرئيسية اللازمة – التى أعدتها وزارة التربية والتعليم – لتطوير نظم التعليم، وهى : قانون التعليم العام، وقانون التعليم الخاص، وقانون التعليم الفنى .. وذلك بالاشتراك مع الدكتور وزير التربية والتعليم والمسئولين فى الوزارة. وقد صدر القانونان الأولان فعلاً، وهما : قانونا التعليم العام والتعليم الخاص .

٢– نتيجة للشكاوى التى وردت من لجان الاتحاد الاشتراكى العربى – بالمحافظات المختلفة – واجهت اللجنة مشكلة النقص فى عدد المدرسين فى المدارس بمستوياتها المختلفة. واقترحت عدة حلول لهذه المشكلة وتمت دراستها بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم ، وقد بُدِئ بالفعل فى تنفيذ بعض المقترحات، وأصدرت الوزارة التعليمات اللازمة لتنفيذها ، وخاصة فيما يتعلق بالآتى :

أ) ضم الفصول المخلخلة لتوفير عدد من المدرسين .

ب) إعادة جميع المنتدبين إلى أعمال أخرى من مدرسى المرحلة الإبتدائية إلى وظائفهم .

ج) إعادة توزيع المدرسين على المدارس توزيعاً عادلاً حسب المعدلات المتوافرة .

د) تعيين خريجى دور المعلمين والمعلمات لعام ١٩٦٨ على جميع الدرجات الخالية أو التى تخلو .

هـ) التعيين على نصف درجات المجندين .

وتوالى اللجنة – بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم – استكمال بحث باقى الحلول التى اقترحتها اللجنة، لحل مشكلة نقص عدد المدرسين من كافة جوانبها، والعمل على تنفيذ الحلول المناسبة لها .

رابعاً : بالنسبة إلى قطاع الشئون القانونية :

بحثت اللجنة الخطوط الرئيسية التى يجب أن تشملها قوانين النقابات المهنية، وأقرت – بالاشتراك مع رؤساء هذه النقابات – المبادئ العامة التى تراعى فى التشريعات المنظمة للنقابات المهنية المختلفة، وأهمها :

١- أن النقابات المهنية منظمات جماهيرية، تعمل فى إطار السياسة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى، وتعتبر لجاناً فنية معاونة للاتحاد فى تحقيق أهدافه .

٢- أن النقابات المهنية تستهدف فى نشاطها دعم جهود أعضائها، وإذابة الفوارق بينهم .. عن طريق المساواة بينهم فى الحقوق والواجبات النقابية .. وفى ظروف ممارسة المهنة، وكذلك إذابة الفوارق بين أعضائها وأعضاء نقابات العمال – العاملين فى ذات المهنة – عن طريق إقامة اتحادات فيما بينها تستهدف الارتقاء بالمهنة، ورفع كفاءة العاملين فيها .

٣- أن النقابات المهنية تلتزم فى نشاطها بتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكى، عن طريق تنشيط البحوث العلمية التى تساعد على إتمام التحول الاشتراكى، وعن طريق الاهتمام بخطط التنمية سواء بالمساهمة فى تقريرها، أو فى تنفيذها، أو بإيضاحها للمواطنين ليتمكنوا من المعاونة على تنفيذها .

٤- إن من واجب النقابات المهنية إقامة علاقات قوية مع المنظمات المماثلة لها فى الدول العربية – ابتغاء دعم العمل العربى القومى – وفى سائر دول العالم، وعلى وجه التخصيص الدول الإفريقية والآسيوية، لمساندة حركات التحرر والتقدم فى العالم أجمع .

٥- تأكيد لا مركزية العمل النقابى والخدمات النقابية : وذلك عن طريق إنشاء نقابات فرعية فى الأقاليم، والتسوية فى الحقوق والواجبات النقابية بين الأعضاء المقيمين فى مختلف المحافظات .

٦- دعم النقابات الفرعية : بمنحها اختصاصات تنفيذية محلية، وإيجاد الصلة بينها وبين لجان الاتحاد الاشتراكى العربى على مستوى المحافظات .

٧- دعم فاعلية التشكيلات النقابية : وذلك بتقرير بعض الضمانات الأساسية وأهمها :

أ) أن يكون الانتخاب للتشكيلات النقابية إجبارياً، مع فرض غرامة توقع على المتخلف.

ب) منح الأعضاء الشبان نصف عدد مقاعد مجالس إدارة النقابات المهنية .

ج) تأكيد ديمقراطية العمل داخل النقابات، عن طريق توسيع سلطات جمعياتها العمومية .

د) إشراك عناصر قضائية فى مجالس التأديب النقابية .. وخاصة بالنسبة لمجالس التأديب الاستئنافية .

هـ) اشتراط التمتع بعضوية الاتحاد الاشتراكى العربى فى أعضاء مجالس إدارة النقابات المهنية .

و) إتاحة الحق فى عضوية النقابات المهنية لمواطنى الدول العربية المستوفين لشروط العضوية فيها، بشرط المعاملة بالمثل .

وقد عرض التقرير الخاص بالأسس المقترحة لتنظيم النقابات المهنية على اللجنة التنفيذية العليا فوافقت عليها. وتم إبلاغ هذه الموافقة إلى النقابات المهنية المختلفة، للسير فى إجراءات تنفيذها، كما تم إبلاغه إلى السادة الوزراء المعنيين .

خامساً : بالنسبة إلى قطاع الإسكان :

أتمت اللجنة الفرعية للإسكان مناقشة ودراسة مشروع قانون إيجار الأماكن، وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، بالاشتراك مع وزارة الإسكان والمرافق . ورأت اللجنة بعد استكمالها دراسة هذا المشروع – وبالاتفاق مع الدكتور وزير الإسكان والمرافق – عرضه على القواعد الشعبية لاستطلاع رأيها فيه، فى موعد غايته نهاية الأسبوع الأول من فبراير سنة ١٩٦٩ ، وذلك نظراً لارتباط هذا المشروع بمصالح كثير من الجماهير ارتباطاً وثيقاً .

سادساً : بالنسبة إلى قطاع الخدمات الاجتماعية، ورعاية شئون الجبهة الشعبية على خط القناة :

١ – تخفيض إيجارات مساكن المهاجرين :

تدارست اللجنة مع الدكتور وزير الإسكان والمرافق كافة مشاكل الإسكان المتعلقة بالمواطنين

المهاجرين من منطقة القناة، وأهمها ارتفاع القيمة الإيجارية للوحدات السكنية التى يشغلونها والمملوكة للقطاع العام. وقد تبين من البحث أنه بالرغم من قيام وزارة الاسكان والمرافق بإعادة تقدير القيمة الإيجارية للوحدات السكنية المشار إليها – المتوسطة، والاقتصادية – حسب التكلفة الفعلية، إلاَّ أن هذه القيمة مازالت بعد إعادة التقدير مرتفعة عن الحد المقبول .

ولما كانت السياسية العامة للدولة فى مجال الإسكان تستهدف المساهمة فى حل أزمة الإسكان، وتوفير المساكن الملائمة للمواطنين محدودى الدخل ومنع استغلالهم، ونظراً لأن المواطنين فى منطقة القناة وسيناء قد اضطروا إلى الهجرة خارج محافظاتهم – نتيجة ظروف العدوان – وقد قاربت مدخراتهم أن تنفد بعد أن طالت مدة هجرتهم، لذلك فقد تم الاتفاق مع الدكتور وزير الإسكان والمرافق على تخفيض القيمة الايجارية للوحدات السكنية المتوسطة والاقتصادية المملوكة للمؤسسات، وشركات الإسكان، وغيرها من منشآت القطاع العام، والتى يشغلها المهاجرون، أسوة بما اتُّبع بالنسبة للوحدات السكنية المماثلة بالمحافظات المختلفة، والتى تم تخفيض قيمتها الإيجارية فى ١٩٦٨/٦/١٨، وذلك استناداً إلى أن شغل

المهاجرين لتلك المساكن يعتبر بمثابة إشغال مؤقت – ينتهى بإزالة آثار العدوان – وليس تعاقداً إيجارياً مستديماً .

وقد تفضل السيد الرئيس جمال عبد الناصر – الذى يرعى بنفسه شئون المهاجرين، ويعمل على توفير كل إمكانيات سبل المعيشة الكريمة لهم – بالموافقة على هذه التخفيضات الكبيرة .

أ) الإسكان الاقتصادى :

وتبعاً لذلك ستنخفض قيمة الإيجار الشهرى للوحدة السكنية الاقتصادية المكونة من غرفة واحدة وصالة إلى ١,٥٠٠ جنيه بدلاً من ٥ جنيهات فى الدورين الأرضى والخامس، وإلى ٢,٠٠٠ بدلاً من ٥,٦٠٠ جنيه (فى الأدوار المتكررة من الدور الأول إلى الدور الرابع) بمنطقة السيدة زينب .

ب) الإسكان المتوسط :

وتنخفض القيمة الإيجارية الشهرية للوحدة السكنية المتوسطة المكونة من غرفتين وصالة إلى ٢,٥٠٠ جنيه فى منطقة القلعة، بدلاً من ٧ جنيهات (فى الدورين الأرضى والخامس)، وإلى ٣,٠٠٠ بدلاً من ٧,٥٠٠ جنيه، و ٧،٩٠٠ جنيه (فى الأدوار المتكررة من الدور الأول إلى الدور الرابع). وإلى ٥ جنيهات فى مساكن مشروع الألف مسكن، ومصر الجديدة، بدلاً من ٨,٢٠٠ جنيه (فى الدورين الأرضى والخامس) وإلى ٦ جنيهات بدلاً من ٨,٥٠٠ جنيه (فى الأدوار المتكررة).

وتنخفض القيمة الإيجارية الشهرية للوحدة السكنية المتوسطة المكونة من ٣ غرف وصالة بمنطقة مصر الجديدة إلى ٧ جنيهات بدلاً من ١٠,٥١٦ جنيه، و ١٠,٦٠٠ جنيه فى الدورين الأرضى والخامس، وإلى ٨ جنيهات بدلاً من ١١,١٠٠ جنيه (فى الأدوار المتكررة) .

وتنخفض القيمة الإيجارية الشهرية للوحدة السكنية المتوسطة المكونة من ٤ غرف وصالة فى مدينة نصر من ١٠,٥٠٠ جنيه، و ١٤,١٠٠ جنيه إلى ٨ جنيهات (فى الدورين الأرضى والخامس) ، ومن ١١,٢٥٠ جنيه، و ١٤,٦٠٠ جنيه إلى ١٠ جنيهات (فى الأدوار المتكررة) .

وقد تم إبلاغ موافقة السيد الرئيس على هذه التخفيضات إلى السيدين وزيرى الإسكان والمرافق والإدارة المحلية، وإلى السادة المحافظين، وأمناء لجان المحافظات لمتابعة تنفيذها.

٢ – المساواة بين المهاجرين داخل وخارج مراكز الإيواء :

ومن ناحية أخرى بحثت اللجنة مع وزارة الشئون الاجتماعية شكوى المهاجرين المقيميين خارج مراكز الإيواء فى المحافظات من ضآلة الإعانات المقررة لهم وَحَدَّها الأقصى ٩ جنيهات شهرياً للأسرة، وطلبهم مساواتهم بأقرانهم المقيمين بمراكز الإيواء الذين يحصلون على إعانات شهرية حَدَّهاَ الأقصى ١٢

جنيهاً للأسرة، وذلك نظراً لأن مدخراتهم قد أوشكت على النفاد.. ونظراً لأنهم يتحملون أعباءً كثيرة لا يتحملها إخوانهم المقيمين فى مراكز الإيواء .. مثل إيجارات المساكن، والنور، والمياه .

وقد تم الاتفاق مع السيد وزير الشئون الاجتماعية على إمكانية إجابة هذا الطلب العادل، وذلك بعد دراسة الأعباء الإضافية التى تترتب على تحقيق المساواة فى المعاملة المالية بين المهاجرين – المقيمين داخل وخارج مراكز الإيواء – وجملتها ٥٧ ألف جنيهاً شهرياً . وقد عرض الأمر على مجلس الوزراء ووافق على ذلك بجلسته المنعقدة فى ١٩٦٩/٢/٢ .

٣ – تشغيل المتعطلين من أبناء المهجرين :

وبالنسبة لتشغيل أبناء المهجرين – الحاصلين على مؤهلات متوسطة – فقد تم حصر المتعطلين منهم، ووافق مجلس الوزراء على تعيينهم، وتتخذ الآن الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك .

٤ – الزيارات الميدانية للمهاجرين :

كما قامت اللجنة الفرعية للخدمات الاجتماعية ورعاية شئون الجبهة الشعبية على خط القناة، بزيارات ميدانية لمراكز التهجير فى محافظات : الغربية، والدقهلية ، والقليوبية ، وبنى سويف ..

بقصد التعرف واقعياً على مشاكل المهاجرين، وتم بالفعل حل الكثير من هذه المشاكل بالاتفاق مع الأجهزة التنفيذية المختصة .

٥ – التوسع فى مشروع الأسر المنتجة :

وكذلك تم الاتفاق مع السيد وزير الشئون الاجتماعية على التوسع فى مشروع الأسر المنتجة الخاصة بالمهجرين، وعلى تخصيص مبالغ إضافية من وزارة الشئون الاجتماعية لمقابلة التوسع فى هذا المشروع، وجار تنفيذ ذلك فعلاً .

٦ – العمل السياسى بين المهجرين :

قام التنظيم السياسى بمحافظتى السويس والإسماعيلية، ومحافظة سيناء بتشكيل لجان لرعاية شئون المهجرين فى مواقع التهجير ، وذلك تسهيلاً للتعرف على مشاكلهم والمبادرة إلى إيجاد الحلول المناسبة لها، ولتيسير إيجاد المناخ الملائم للعمل السياسى بين هؤلاء المواطنين فى أماكن هجرتهم .

كما أخطرت لجان الاتحاد الاشتراكى العربى المحافظات المضيفة لتشكيل لجان – خاصة ومشتركة – لرعاية المهاجرين المقيمين لديها، وحل مشاكلهم، ودعم العمل السياسى بينهم .

٧ – رعاية طلبة الجامعات والمعاهد العليا :

تم صرف إعانات للطلبة من أبناء المهاجرين فى الجامعات والمعاهد – سواء إعانات نقدية، أو اشتراكات مجانية فى وسائل المواصلات، أو الإقامة المجانية فى المدن الجامعية وغيرها من التسهيلات – وذلك وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع وزارتى الشئون الاجتماعية والتعليم العالى، ومحافظات القناة. وتم متابعة التنفيذ أيضاً، وتأكدت اللجنة من تنفيذ ذلك وجارى حل أى مشاكل تستجد .

وبهذا تكون جميع المشاكل الرئيسية لإخواننا المهاجرين – من مدن القناة وسيناء – قد تم حسمها بفضل الرعاية العظيمة التى يسبغها عليهم قائدنا الرئيس جمال عبد الناصر .

السيد / الرئيس :

وبالنسبة لطلبة غزة؟

السيد/ عبد المحسن أبو النور :

إنهم يعاملون نفس المعاملة .

السيد/ الرئيس :

هى الحقيقة الناس فى غزه مرتبطين .. بيتصلوا بنا باستمرار، فمش عايزين الطلبة بتوع غزة يحسوا بأى تفرقة فى المعاملة بيننا وبينهم .

السيد / السيد عبد العزيز السيد عيسى :

ليأذن لى السيد الرئيس بكلمة تتعلق بلجنة شئون التنظيم: إن عمل أمين الوحدة الأساسية عمل شاق مرهق، بمعنى أنه إذا كان يعمل مدرساً، فإنه يظل طوال النهار بمدرسته، وآخر النهار يراجع كراسات تلاميذه، وإذا كان صرافاً فالوضع لا يختلف عن ذلك. ولهذا فإنى أقترح أن يتفرغ الأمين ولو نصف تفرغ، حتى يستطيع القيام بعمله، ويستطيع أيضاً حل غالبية المشاكل التى تعرض عليه بالوحدة الأساسية، حيث أن هذه المشاكل تعكس صورة الاتحاد الاشتراكى عند الجماهير، فإذا حلت، فالفضل فى ذلك ينسب إلى السيد الرئيس .

إن أغلب مشاكل القرية تعرض أولاً على الوحدات الأساسية، وبالتالى سيكون هناك عمل بلجنة المركز، ثم بلجنة المحافظة، وأخيراً باللجنة المركزية .

لقد قال السيد الرئيس بأن نناقش فى الجزء الأول من كل اجتماع المشاكل الداخلية، فما هى الحصيلة؟.. الحصيلة هى مشاكل الوحدات الأساسية، فإذا وجدت حصيلة بالوحدة الأساسية فستعمل لجنة المركز.. وإن وجدت حصيلة بلجنة المركز فستعمل لجنة المحافظة، وهكذا حتى اللجنة المركزية . لهذا فإنى أقترح أن يتفرغ أمين الوحدة الأساسية نصف تفرغ - ولو بالوحدة الأساسية التى تزيد على ١٠ آلاف نسمة - وإلاَّ تكررت صورة ماكنا عليه فى الماضى ، حيث كان كل من يعمل فى الاتحاد الاشتراكى لا يبذل الجهد الكافى لحل مشاكل الجماهير ، لأن عمله الأصلى يستغرق أغلب وقته .

كما أقترح أن يخصص جزء من حصيلة اشتراكات الاتحاد الاشتراكى للوحدة الأساسية، لأن العاملين بها يقومون بأعمال تتطلب الإنفاق، فمثلاً يشترون الأدوات الكتابية، ويسافر بعضهم إلى المركز لحضور الاجتماعات ، كما أنهم يقومون بعقد ندوات بالوحدة للتوعية، كما أنه يحدث فى بعض الأحيان أن تكون مبانى الوحدات الأساسية مبانى حكومية مما يضطر أعضاء هذه الوحدات إلى استئجار أماكن أخرى . ولذلك أرى ضرورة تخصيص نسبة معينة من حصيلة

الاشتراكات - كأن تكون ٢٠% مثلاً لصالح الوحدة الأساسية، تستعين بها فى ممارسة أوجه نشاطها ، باعتبارها أساس العمل السياسى كله فى التوعية وحل المشاكل .

السيد/ الرئيس :

نبحث الموضوع ده، والجمعة الجاية نناقشه .

السيد / عبد الجابر علام :

السيد الرئيس .. أود أن أعود إلى موضوع الأمناء - الذى أشار إليه السيد الرئيس - فأقول : إن أخشى ما أخشاه بالنسبة لأمناء المحافظات أو الأقسام .. الذين انتخبوا أعضاء بمجلس الأمة .. أو الذين شاركوا فى أعمال قد ترهقهم، أن يؤثر ذلك على مهمتهم الأساسية التى نسعى إلى تنميتها فعلاً وإعطائها الأولوية. ولهذا أقترح أن يتفرغ أمين المحافظة وأمين القسم تفرغاً تاماً للعمل السياسى .

لقد رأى السيد الرئيس - فى مبدأ الأمر- ألاّ يرشح أمناء المحافظات أنفسهم لمجلس الأمة ، ثم رأى سيادته التريث حتى يتضح الموضوع ثم يُبْحَث . وبعد أن تم الموضوع ، وتأسيساً على أننى قد مارست التجربة فى الفترة الماضية، أقرر أنه لا توجد قوة على الأرض تمكن الإنسان من أن يعمل فى جهتين ثم

ينجح فيهما . وإنى أُؤكد أن نجاحه فى إحداهما إنما يكون على حساب الأخرى . لذلك فإنى أخشى أن يكون عمل الأمين فى مجلس الأمة على حساب العمل السياسى بالمحافظات .

إن القائد السياسى بالمحافظة يجب أن يثبت وجوده باستمرار، ولذلك أرجو أن نجد حلاً لمشكلة الجمع هذه .

الموضوع الثانى الذى أود أن أتحدث فيه، يتعلق بالنقابات المهنية ، فأقول : لا يوجد فى العالم المتقدم شىء اسمه النقابات، ولكنها توجد فقط فى البلاد المتخلفة. إن هذه النقابات ورثناها عن الماضى، عندما كانت حقوق العمال مُهْدَرة تحت الأقدام. أما اليوم فالنقابات – الحقيقة – موجودة فى مجتمعنا، وما نطلبه – على الأقل – هو إجلاء المحتلين عن هذا الاسم، وَلْتُسَمِّ النقابات المهنية نفسها بما شاءت، كأن يطلق على " نقابة الأطباء " إسم : " الهيئة العلمية للأطباء "، ونقابة المحامين اسم : " الهيئة العلمية للمحامين "، ولها أن تمارس ما تشاء فى ظل المجتمع الاشتراكى، بعد رفع اسم النقابة عنها .

إن الامتيازات الجديدة هى اشتراكات جباية، وعمل إجبارى، وإنى أتساءل هل يتمشى هذا مع الديمقراطية النقابية؟ .. أبداً، يجب ألاَّ يكون الاشتراك بهذه الهيئات إجبارياً ، حتى يكون لدى الأشخاص – الأكثر تقدماً والأكثر وعياً – فرصة الانضمام إلى نقاباتهم العمالية. وبذلك تقوى النقابات العمالية وتصبح قادرة على العمل، خاصةً أننا نتجه نحو تكتيل هذه النقابات، وإعطائها دورها فى هذا المجتمع، ولا يجب أن نحرمها إطلاقاً من ثمرات المجتمع – من أبنائه الذين تعلموا وحصلوا على أعلى درجات العلم – وذلك بألاَّ نسمح لهم بتكوينات طبقية محددة، بأن ينضموا إلى منظمات معينة، ويتركوا النقابات العمالية للجهلة .

والمفروض أن نسمح لكل شخص – سواء كان مهندساً أو طبيباً أو محامياً – بالانضمام إلى النقابة العمالية، بعد أن تُجَرَّدْ النقابة المهنية من اسمها، ونضعها فى موضعها الحقيقى، وبذلك لا يكون أمام هؤلاء إلاَّ النقابة العمالية، يسهمون فيها بجهودهم حتى تؤدى دورها فى المجتمع .

أما فيما يتعلق بما قاله الآن السيد عبد المحسن أبو النور من ناحية الإسكان، فإنى أود أن ألمس موضوعاً بسيطاً، هو موضوع الطرق فى محافظة القاهرة. وأرى ضرورة التركيز على عملين مهمين هما : صناعة الطرق، ورفع كفاءة التشغيل .

لقد سمعت آراء تقول بأنه توجد لدينا طرق مقلوبة .. من الذى أقام هذه الطرق المقلوبة؟.. إن الذى أقامها هم الذين يقولون : إن لدينا طرقاً مقلوبة. إن الواجب يقتضى أنه عندما يراد إصلاح الطرق أن ينفق الاعتماد المالى المخصص فى إجراء إصلاح حقيقى، بغض النظر عما إذا كان هذا الاعتماد

يكفى لإصلاح الطرق جميعها، أم يكفى لجزء منها، فالعبرة هى جدية الإصلاح . إن إصلاح نصف مليون متر بجدية .. وباعتماد مالى مخصص لمليون متر هذا العام، وإصلاح نصف مليون متر إصلاحاً حقيقياً فى العام القادم، خير بكثير عن إصلاح مليون متر دفعة واحدة بطريقة غير سليمة، وبذلك لا يمكن القول : إن لدينا طرقاً مقلوبة .

لذلك أرجو السيد وزير الإسكان، أن يهتم بمسألة إصلاح الطرق، مع رفع كفاءة التشغيل بين العاملين. فى اعتقادى أننا نستطيع بنفس الاعتمادات .. وبإمكانياتنا الحالية .. ويقظة كل عامل بالجهاز التنفيذى ورفع كفاءة التشغيل، أن تتم عمليات الإصلاح بصورة أفضل .

وأختتم حديثى فأقول:إن المساكن التى تبنيها الدولة بها مساوئ لا مثيل لها إذا ما قورنت بتلك التى يبنيها القطاع الخاص. إننى لم أسمع عن عمارة بناها القطاع الخاص ثم اتضح بعد إتمام تشييدها أن

دورات مياهها تالفة، أو أن إحدى شرفاتها قد انهارت، أو أن الأرض قد هبطت بها. إننا فى مسيس الحاجة إلى اليقظة والاهتمام بهذه العمليات لنحافظ على أموال الدولة .. أموال الشعب، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هو احنا حَنَّاقِش الكلام بتاع النهارده فى جلسة أخرى .. ده اللى احنا اتفقنا عليه، حندِّيك الفرصة تكرر هذا الكلام فى الجلسة اللى جاية .

السيد / صالح الحسينى أحمد سالم :

مع اقتناعى الكامل بأن القائد السياسى يجب أن يكون أول من يضحى وآخر من يستفيد، فلا يمكن أن نتصور أن تكون التضحية على حساب مستقبله. فالحادث الآن هو أن بعض الإخوة ممن لديهم قدرات تسمح لهم بأن يعملوا فى العمل السياسى، قد أحجموا فى هذه الفترة عن قبول التفرغ. والسبب فى ذلك إنما يرجع إلى تهديد مستقبلهم، خاصة فى وزارة التربية والتعليم – ونحن نعلم .. وكل الشعب يعلم أن على رأس هذه الوزارة وزيراً نفخر به فى كل مكان – إذ أن هؤلاء العاملين قد حُرموا من التقارير الفنية فترة تفرغهم السابق للعمل السياسى، وترتب على هذا أن حُرم بعضهم فعلاً من الترقية . وعندما بدأوا السعى للحصول على حقهم الطبيعى، قيل لهم : إنكم بعيدون عن عمل التربية والتعليم .

فأرجو أن ننظر نظرة واقعية لعلاج هذه المشكلة، حتى نستطيع الاستفادة من هذه الكفاءات القادرة على ممارسة العمل السياسى، وشكراً .

السيد / الرئيس :

الجمعة الجاية يا دكتور مراد تبقى تشوف الحكاية دى. هو احنا مابنطبقش اللائحة تطبيق كامل لغاية دلوقت .. يبقى احنا دلوقت كنا قلنا فى المؤتمر اللى فات : إن احنا حنعقد المؤتمر القادم فى فبراير. والحقيقة ماأظنش حنقدر نعقد المؤتمر فى فبراير .. فالعيد حيكون يوم ٢٦ ، فإذاً بعد العيد فى أول مارس نقدر نعمل مؤتمرات المحافظات، وبالتالى نعمل المؤتمر القومى فى النُص الأول من مارس. ده بيستدعى الحقيقة ان احنا نعمل اجتماع الجمعة الجاية، واجتماع الجمعة اللى

بعدها.. اللى هُمَّ الجمعتين اللى عندنا قبل العيد .

الجمعة الجاية بنسمع باقى التقارير ثم نناقشها، والجمعة اللى بعدها بنسمع تقارير عما تم تنفيذه من توصيات المؤتمر القومى .. الحاجات اللى حتعرض على المؤتمر القومى. ثم نأخذ قراراً بدعوة مؤتمرات المحافظات إلى الانعقاد .. وتقدم توصياتها .. وتحدد هذه المدة. ثم أيضاً نأخذ قراراً بانعقاد المؤتمر القومى .. وتدعوه اللجنة المركزية .. ونحدد يوم الانعقاد .

يبقى – على هذا الأساس – عندنا اجتماع يوم الأربع القادم، واجتماع يوم الأربع اللى بعده، واحنا متفقين مع رئيس مجلس الأمة .. على أساس ان احنا باستمرار نوفق بين اجتماعات مجلس الأمة واللجنة المركزية، بحيث يوم الأربع اللى تنعقد فيه اللجنة المركزية يكون باستمرار فيه مجلس أمة .. علشان الناس اللى بييجوا .. مايبقاش جمعة لجنة مركزية .. وجمعة مجلس أمة، فييجى كل أسبوع. وعلى هذا الأساس ترفع الجلسة لغاية يوم الأربع .

(انتهى الاجتماع الساعة التاسعة والدقيقة الخمسين مساءً) .